المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي
National Economic and Social Development Board

دراسة تقرير الجريمة الصادر عن جهاز المباحث الجنائية لسنة

2022 م

الدكتور محمـود أحمـــد الفطيســـي

مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

يشرفنا اليوم أن أقدم إليكم، باسم المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، تقريرنا التحليلي حول واقع الجريمة في ليبيا، استناداً إلى البيانات والإحصاءات الصادرة عن جهاز المباحث الجنائية وذلك استجابةً للتكليف الكريم من دولة رئيس مجلس الوزراء.

لقد جاءت هذه الدراسة في وقت دقيق وحساس، في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية التي تمر بها بلادنا، لتكون أداة علمية تساهم في فهم الظواهر الجرمية بأبعادها المتعددة، وتوفر أساساً لصياغة سياسات فعالة للتصدي للجريمة والحد من آثارها.

استندت الدراسة إلى منهجية تحليلية متقدمة، جمعت بين قراءة المعطيات الإحصائية ومقاربتها بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، بهدف الوصول إلى تشخيص دقيق للأسباب والعوامل المؤدية إلى انتشار الجريمة، وتحديد الأنماط الجغرافية والتغيرات الزمنية لها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من بينها ارتفاع معدلات بعض الجرائم المرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتفاوت نسب الجريمة بين المناطق، إضافة إلى الحاجة الماسة لتطوير أنظمة الرصد والتحليل وربطها بجهود التخطيط الاجتماعي والاقتصادي.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا كمجلس وطني يُعنى بوضع الاستراتيجيات ورسم السياسات، نؤكد التزامنا بمواصلة دعم مؤسسات الدولة عبر تقديم الرؤى والسياسات المبنية على الأدلة، وندعو إلى تكامل الجهود بين الأجهزة الأمنية، والمؤسسات البحثية، والجهات التنفيذية، لمعالجة مسببات الجريمة من الجذور.

وفي هذا المقام، لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل لجهاز المباحث الجنائية على التعاون المثمر، ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل الوطني الهـــام.

نسأل الله أن يُسدد خطانا جميعاً لما فيه خير الوطن وأمن المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. محمود أحمد الفطيسي

مدير عام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

فريق العمل

أ. محمد امحمد المشري
مدير إدارة التنمية المجتمعية

أ.د. شعبان محمد عكاش
رئيس الفريق

أ.د. محمود عمر عيسي
عضو الفريق

د. كريمة الطاهر امشيري
عضو الفريق

م. سالم إبراهيم الحاجي
عضو الفريق

أ.د. ناصر ساسي الطويري
عضو الفريق

أ. عبدالفتاح عبدالله القماطي
عضو الفريق

رضا محمد غدير
عضو الفريق

م. سندس كامل حسين
عضو ومقرر الفريق

الفهرس

ضبط المصطلحات:.....5

المقدمة 6

مفهوم وأنواع الإحصاءات الجنائية.....7

البعد الأمني للجريمة في ليبيا.....9

الاتجاهات الجريمة في ليبيا2022.....13

جرائم الأحداث لسنة 2022.....25

جرائم الانتحار.....35

جرائم الأجانب في ليبيا لسنة 2022.....41

الجريمة المنظمة في ليبيا 50

البعد الاقتصادي للجريمة لسنة 2022.....53

ضبط المصطلحات:

- **ن ش**: نموذج شرطة.
- **س ش**: سجل شرطة.
- **القضايا المبلغة:** هي الجرائم التي وصلت لعلم الشرطة.
- **القضايا المسجلة:** هي الجرائم التي بلغت بها الشرطة وسجلتها بسجلاتها.
- **أصحاب الياقات البيضاء:** هم المسئولون بالدولة، وكبار موظفيها.
- **الجنايات ضد الأشخاص:** هي الجنايات التي تنال من حياة الأشخاص أو سلامة اجسادهم كالقتل والزنا والخطف، والاغتصاب.
- **الجنايات ضد الأموال:** هي الجنايات التي تنال من الذمة المالية للاشخاص الأموال، كالسرقة بالإكراه، والحريق العمد.
- **الجنايات الأخرى**: هي الجنايات التي لا يكون موضوعها الأشخاص أو الأموال.
- **الجُنَح ضد الأشخاص**: هي الجُنَح التي تنال من سلامة الأشخاص مثل المواد 246/245/240/217
- **الجُنَح ضد الأموال:** هي الجُنَح التي تنال من ذمة المالية كالسرقة العادية.
- **الجُنَح الأخرى**: هي الجُنَح التي لا يكون موضوعها الأشخاص أو الأموال.
- **المخالفات**: هي الجرائم التي ليست بجناية أو جنحة.

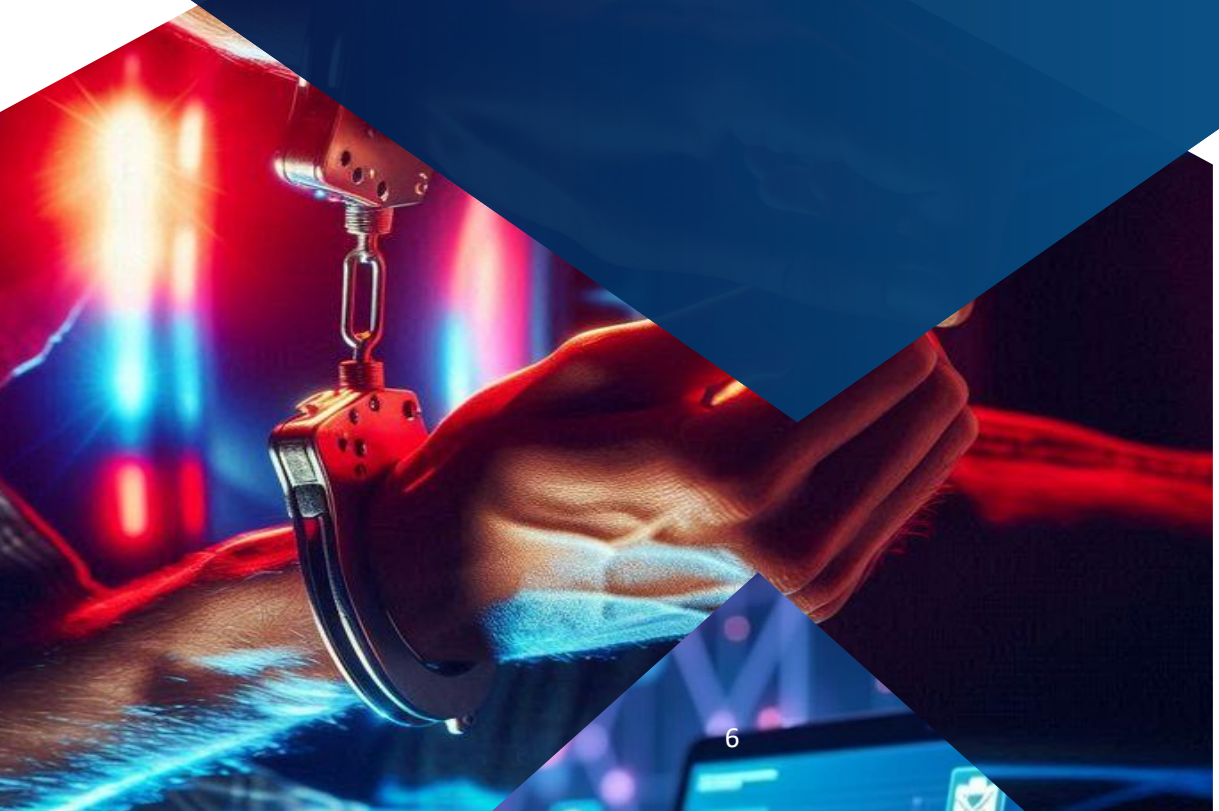

المـــقدمة

تُقِض الجريمة مضاجع رجال الأمن والقانون والسياسة، وتؤرق الحكومات، لذلك تهتم بها الدول، وتنفق الأموال الطائلة على مكافحتها، كما تعني الدول لدعم الباحثين والمتخصصين من أجل دراستها والبحث عن أسبابها من خلال إعمال قواعد علم الإجرام، وعلم الاجتماع الجنائي، والاقتصاد الجنائي.

ولقد تطورت الجريمة مع تطور العلوم، حيث استفاد المجرمون من هذه العلوم والتقنيات الحديثة، فأصحبت هنالك جرائم ذات طابع محلي وأخري ذات طابع دولي متجاوزة الحدود والقارات. ولذلك أصبحت الحاجة ملحة وضرورية لدراسة الجريمة والأسباب الكامنه ورائها وأساليبها وقياس حجمها وتأثيرها وأبعادها، وذلك بالاهتمام بالعمل الاحصائي واعتباره من ركائز مكافحة الظاهرة الإجرامية في الدولة الحديثة، فالإحصاء الجنائي تحديدا يساعد على المعرفة الدقيقة للجريمة وتفسير الاسباب الكامنة ورائها ممايساعدالجهات المعنية بالدولة على الوصول إلى جملة من القرارات التى تُعني بمعالجة الأسباب الكامنة وراء وجود الجريمة والحد من انتشارها.

تعتبر الإحصاءات الجنائية أداة هامة لتوثيق ورسم السياسة الجنائية المستقبلية للدولة، فهي بمثابة دليل ميسور أمام المشرع عند وضعه للقواعد القانونية، فيمكن الاسترشاد به لتتبع سير الإجرام، ومراقبة أثر التشريع، ومدى ملاءمته بالنسبة لحجم الإجرام وردع المجرمين وإصلاحهم. ويُعَد الإحصاء الجنائي وسيلة لتقويم وتعزيز مستوى الأداء في المؤسسات المرتبطة بإدارة العدالة الجنائية سواء الإدارية أو القضائية أو العقابية حيث يُظهر مدى كفاءة تلك الأجهزة في منع ومكافحة الجريمة وفي معاملة المجرمين وإصلاحهم.

كما يساعد الإحصاء الجنائي في إعطاء الشرطة معياراً لتوزيع قواتها وإمكاناتها، فتقوم بالتعديل والتبديل في خططها ونشاطها على نحو يحقق المزيد من الفاعلية في منطقة معينة تشير الإحصاءات إلى زيادة حجم الجرائم بها. وكذلك إعلام الرأي العام عن أوضاع الإجرام في المجتمع وحصيلة جهود مؤسسات العدالة الجنائية، وذلك تحقيقاً وتدعيماً لحق رقابة الرأي العام.

وتزداد أهمية الإحصاءات الجنائية؛ كلما ارتفع النشاط الإجرامي بين فئات المجتمع، فأصبحت تعتبر أساسا لدراسة حالة الأمن في أي بلد، فهي الوسيلة الأكثر أهمية لدراسة السلوك الإجرامي، رغم قصورها في بعض الأحيان. كما تشكل الإحصاءات الشرطية أهم تلك الإحصاءات، فهي تبين عدد الجرائم بأنواعها المسجلة لدى وحدات الشرطة بسجلاتها، كما تبين عدد الأشخاص المقبوض عليهم، ونوعية الجرائم التي اتُّهِموا بها، والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي للمتهمين، كما تبين الإجراءات القضائية المتخذة بها، وتوزيع وظروف الجرائم، حيث تعتبر إحصاءات الشرطة أكثر اعتمادا من الإحصاءات الأخرى وذلك بسب شموليتها، ويمكن التوسع فيها أو التقليص منها بحسب النظام الإحصائي المتبع وأدواته، وفقاً لما تتطلبه سياسة الدولة الجنائية من اهتمام بهذه البيانات.

مفهوم وأنواع الإحصاءات الجنائية:

تُعرف الاحصاءات الجنائية بأنها تلك البيانات، والأرقام، والمعلومات المسجلة عن الجريمة والمجرم. وقد اعتبر آخرون الإحصاءات الجنائية كل تقرير رسمي عن المجرمين والجرائم وما اتخذ من إجراءات قضائية حيال ذلك. وبذلك أصبح الإحصاء الجنائي يشمل كل مراحل إدارة العدالة الجنائية منذ البلاغ عن الجريمة حتى الانتهاء من انفاذ العقوبة. وتتنوع الإحصاءات التي تهتم بالجريمة إلى عدة أنواع أهمها:

إحصاءات شُرَطِية

- **إحصاءات الجرائم:** وهي التي يتم إعدادها بمراكز الشرطة، ثم تحال إلى أقسام البحث الجنائي بمديريات الأمن لتجميعها وإجراء الدراسات عليها، ثم تحال إلى إدارة الإحصاء والتسجيل الجنائي بجهاز المباحث الجنائية.
- **إحصاءات المرور:** هي تلك الإحصاءات التي تصدر عن شرطة المرور، والتي تشمل عدد الحوادث، والخسائر الناجمة عنها، وكذلك عدد الوفيات، والإصابات.
- **إحصاءات الهجرة:** وهي الإحصاءات التي تصدر عن شرطة إدارة الجوازات والهجرة، حيث تبين تلك الإحصاءات عدد الأجانب القادمين والمقيمين وعدد المهاجرين وغير ذلك من البيانات.
- **إحصاءات الإدارة:** وهي الإحصاءات التي تصدر عن جميع وحدات الشرطة، فهي تبين عدد العاملين بقطاع الشرطة من ضباط، وضباط صف، وأفراد، ومدنيون. كما يبين هذا النوع من الإحصاءات عتاد جهاز الشرطة وعدته المتمثل في عدد الأسلحة، وأنواعها، وذخائرها، والآليات التابعة لها وأجهزة الاتصال وما إلى ذلك، والتي تعرف بـ(الترجيعات الشهرية).
- **الإحصاءات المساعدة:** وهي الإحصاءات التي تساعد الباحث في معرفة معدلات الجرائم، ومقارنتها بإحصاءات الجرائم في مناطق أخرى، كإحصاءات السكّان، لإجراء حساب معدلات الجريمة في منطقة ما.

إحصاءات قضائية

وهي مجموعة الإجراءات والمسوحات الإحصائية القضائية والتى من شأنها توفير المعلومات المطلوبة لإعداد التقارير والبيانات والدراسات والبحوث الإحصائية القضائية، والأرقام القياسية المقارنة لمعدلات التقاضي وفقا للتصنيف الموضوعي والنوعي للدعاوى القضائية، وفق معايير الجودة المعتمدة وتوفيرها للجهات المعنية. وتعد على نماذج خاص خاص بذلك وهي تنقسم إلى نوعين:

- **إحصاءات النيابة العامة.**
- **إحصاءات المحاكم.**

الإحصاءات العقابية

وهي التي تصدر عن مؤسسات الإصلاح والتأهيل؛ حيث يبين هذا النوع من الإحصاءات عدد المحكومين و المحبوسين احتياطيا، وعدد المواطنين والأجانب وجنسياتهم، ونسبة الرجال والنساء وأعمارهم.

وتتأثر موثوقية وشمولية البيانات الخاصة بالجريمة بالعديد من العوامل المختلفة الإدارية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها على سبيل المثال:

1. تعدد الأجهزة القائمة بالإحصاءات، لا تعطي أرقاما دقيقة وصادقة عن حجم الجريمة أو عدد الفاعلين.
2. بعض الجرائم لا تصل لعلم الشرطة، ولم توثق بسجلاتها لعدة أسباب منها:
   - خوف المجني عليه من الجاني.
   - تفاهة قيمة المسروق في رأي بعضهم.
   - انتهاء بعض القضايا بالصلح أو التصالح.
   - جرائم الياقات البيضاء غالبا لا تسجل.
   - جرائم الشرف.
3. إخفاء بعض الإحصاءات الجنائية؛ من أجل المحافظة على مصالح الشرطة، مثل إخفاء تقصيرها في مجال مكافحة الجريمة، والتمهل في تعقب ومطاردة المجرمين وضبطهم، أو بسبب عدم بث الهلع والرعب بين العامة.

البعد الأمني للجريمة في ليبيا

تأخذ الجريمة في الدول الانتقالية الهشة مثل ليبيا أشكالا وأنواعاً ومستويات تختلف عن الدول التي في حالة الاستقرار في حالة الاستقرار، ولذلك نجد ان تحليل مؤشر الإجرام في الدول الانتقالية والهشة موضوع معقد يتطلب فهماً دقيقاً للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على هذه الدول حيث تتميز الدول الانتقالية والهشة غالبًا بعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها عرضة لارتفاع معدلات الإجرام ونوعيته، وكذلك تدني قدرة الدولة على المواجهة والصمود في مكافحة الجريمة. حيث تزداد معدلات الجرائم العنيفة مثل القتل، والاعتداء، والسرقة المسلحة (**تقرير الجريمة المنظمة، 2023**). وكذلك معدل الجرائم الاقتصادية، مثل الفساد والاختلاس، وهي شائعة بسبب ضعف الحوكمة. وكذلك تكون مثل هذه الدول بيئة مواتية لما يعرف بالجريمة المنظمة (الجرائم العابرة للحدود) مثل الاتجار تهريب البشر والأسلحة، والمواد الخطرة والمخدرات وغيرها.

غير أن هنالك عدة عوامل أسهمت في زيادة معدلات الجريمة وتطورها في ليبيا، منها: ما تقدمه وسائل التواصل الاجتماعي من محتوى، وكذلك ما أتى به الوافدون من ثقافاتهم، عبر الهجرة الغير نظامية والتي أساسها تردي الوضع الاقتصادي للعمالة العربية والإفريقية، والاختلاف الكبير في سعر صرف العملة المحلية في بلادنا ما يتقاضونه في بلادهم مقارنة بسعر النقد الأجنبي؛ وبذلك شجع الكثيرين منهم على الدخول لليبيا بطرق شرعية أوغير شرعية، هروبا مما يعانونه في بلادهم من عوز وفقر وجوع، وحروب ، وقتل وسرقة، وارتفاع نسبة الإجرام، مما دعاهم إلى الفرار إلى أكثر الأماكن أمنا وغنا، وكلما زادت الحاجة ازدادت أعداد المهاجرين، وازداد تأثيرهم على المجتمع الذي سيستوطنونه، لكون هؤلاء المهاجرين والعمالة جلهم من المستويات الدنيا في بلادهم، فهم من ذوي الثقافة البسيطة، لا يتمتعون قبل سفرهم بالمهارات الفنية، والمهنية، بل يكتسبوها لاحقا، ونتيجة لقرب هذه الطبقة المهاجرة والعاملة من عامة المواطنين المحليين، فإنهم أثروا في المواطنين المحليين بشكل مباشر، مما أسهم في ظهور أنماط جديدة من الجرائم، فأرتفعت معدلاتها بشكل ملحوظ.

إن تضخم حجم العمالة الوافدة غير المنظمة التي لا تبالي بالقوانين المحلية ووسائل الضبط فيها، زاد من مشكلة البطالة، كما أن اتساع رقعت انتشار العمالة في البلاد، وسهولة انتقالها من مدينة إلى أخرى، ومن قرية إلى مثيلتها، بسبب رغبة المواطن في الكسب لتحسين وضعه الاقتصادي؛ يستأجر هؤلاء المهاجرون بيوت ويقيمون بها في جماعات، دون رقيب أو حسيب، وأحيانا اتخذت كأوكار للاتجار بالممنوعات، والأعمال المنافية للأخلاق؛ رغبة منهم في الكسب السريع. بل ازداد الأمر سوء، بتوظيفهم في بعض الدوائر الحكومية أو في القطاع الخاص، مثل: الحراسة، والسياقة، والمقاهي، والبيوت، والمزارع، والمحلات.

إن تواجد هذه الأعداد دون ضوابط؛ أدى إلى تنامي حركة الجريمة بمختلف أنواعها، كالسرقات بجميع أنواعها، والقتل، والثأر، والدعارة، والتسول، وتجارة الخمور المخدرات، وتزييف النقد، وتزوير الوثائق، والشعوذة والسحر، والنصب والاحتيال، بل ظهرت من خلالهم عصابات إجرامية منظمة، حيث أسهم ذلك في ظهور عصابات دولية تتواجد في أكثر من بلد، تعمل على تسهيل سفر وتنقل المهاجرين عبر ليبيا، والذي يكون من بينهم عدد كبير من المجرمين وأصحاب السوابق في بلدانهم، مما عرض الأمن في ليبيا لمخاطر كبيرة. ولذلك ينبغي الاهتمام بالآتي:

- دراسة الجرائم المرتبطة ببعضها البعض كارتباط جرائم السرقة والقتل بجرائم تعاطي المخدرات.
- الاهتمام بوحدات الإحصاء الجنائي بمديريات الأمن وتزويدها بالعناصر المؤهلة علميا وتقنيا.
- إقامة شراكة بين مصلحة الإحصاء والتعداد وإدارة الإحصاء بجهاز المباحث الجنائية.
- ضرورة التعاون بين إدارة الإحصاء الجنائي وكليات القانون بالجامعات الليبية؛ لبحث ودراسة مدى فاعلية القوانين ودورها في القضاء على الجرائم المستحدثه.
- الاستفادة من المتخصصين في علم الاجتماع الجنائي والسياسة الجنائية في رسم السياسة الجنائية الرشيدة للدولة.

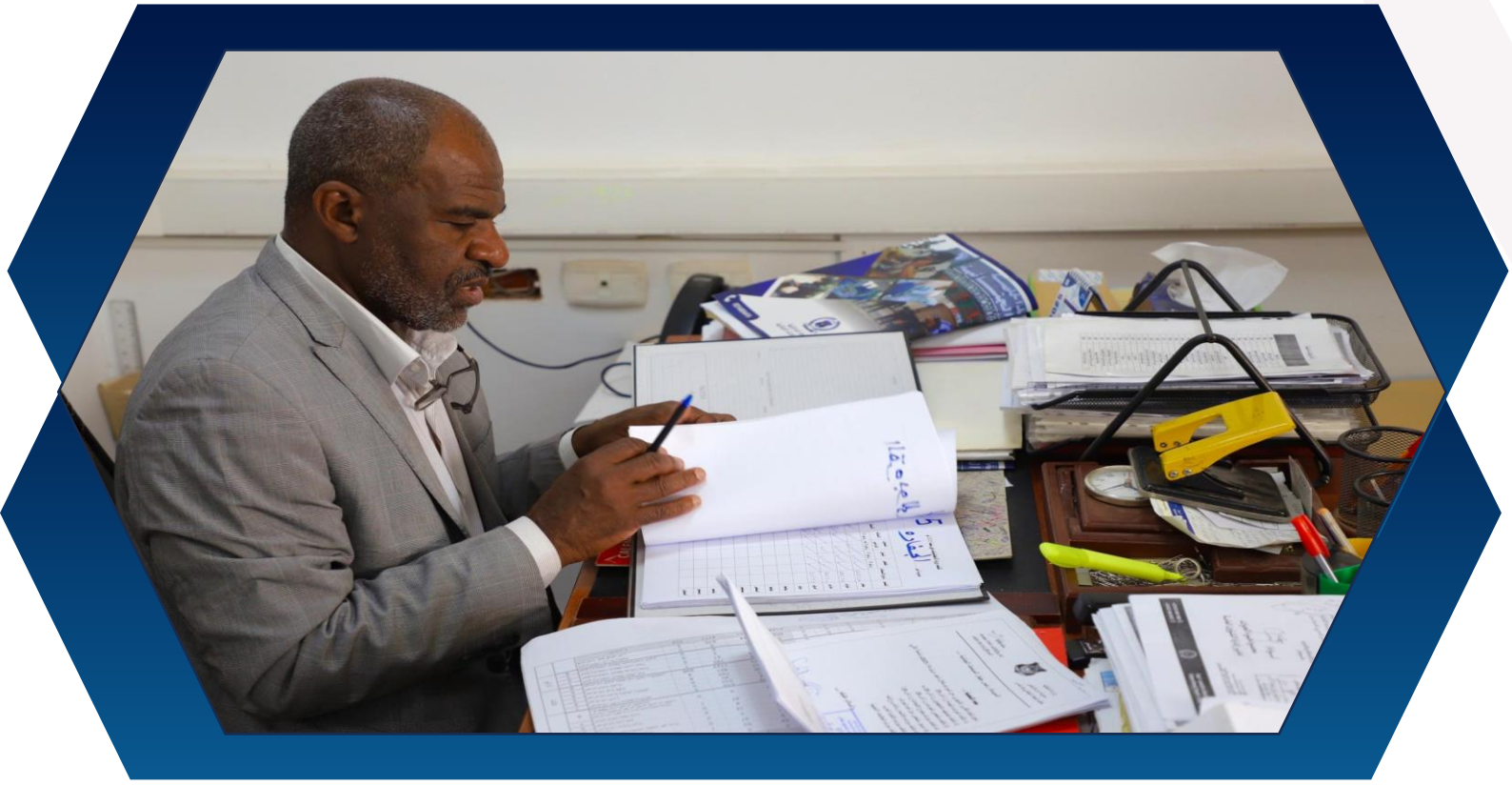

اتجاهات الجريمة في ليبيا 2022

الجريمة في ليبيا من 1969 إلى 2022:

شهدت ليبيا، تغيرات كبيرة في معدلات الجريمة وطبيعتها، وتشير البيانات إلى أن هناك تذبذب في حجمها منذ سنة 1969، حيث سجل عدد الجرائم في تلك السنة 46622 جريمة بين مخالفة وجنحة وجناية، واستمرت في الانخفاض إلى29156 جريمة في سنة 1985 ثم عاودت الارتفاع إلى أن وصلت أعلى عدد للجرائم في سنة 2008م إلى80000 جريمة، والتي تعتبر أعلى عدد للجريمة المسجلة في ليبيا إلى حد الآن، ويرجع ذلك لتحسن إحصاءات وأدوات توثيق ورصد الجريمة في ذلك الوقت مع اختلاف طبيعة الجرائم في حد ذاتها. ثم بداء ينخفض معدل الجريمة إلى أن وصل في سنة 2016 حوالي 9387 جريمة، ثم عاودت في الإرتفاع حتى بلغت في سنة 2022 حوالي 49599 جريمة. مع عدم الأخذ في الحسبان أن هذه الأعداد لاتعكس الوضع الحقيقي للجريمة في ليبيا لوجود نقص كبير في البيانات على الجريمة.

شكل (1) بين تطور الجرائم في ليبيا من سنة 1969 إلى سنة 2022

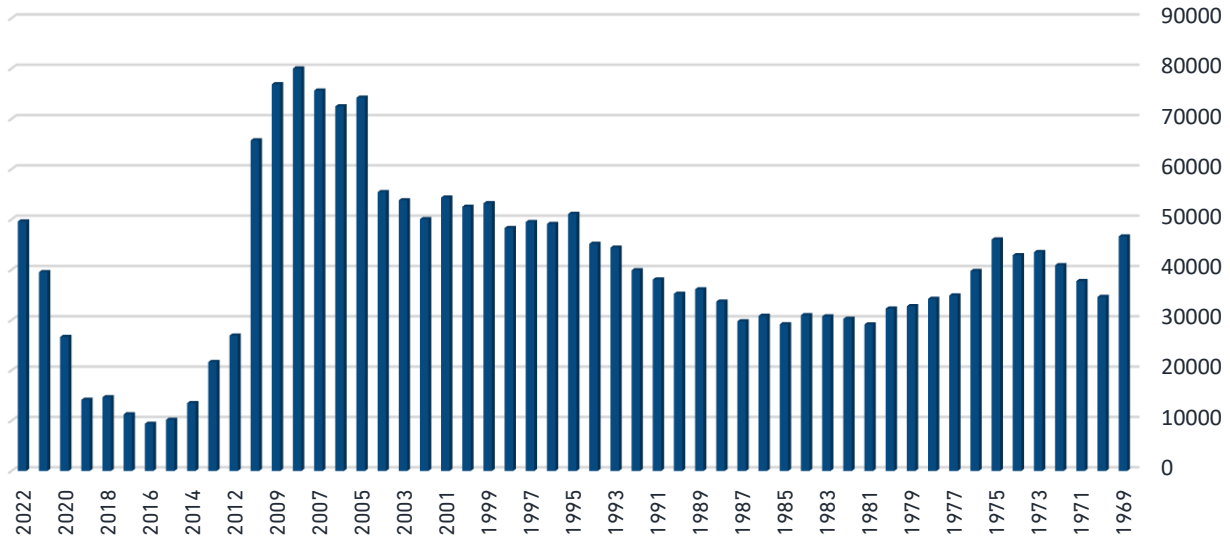

ولكن الأمر المهم لايتمثل في عدد الجرائم بل نوعيتها وشدة تأثيرها على المجتمع، وبالرجوع للبيانات نجد أن جرائم الجنايات كانت منخفضة في السنوات الأولى 1969-1980 ثم واصلت الإرتفاع بشكل تصاعدي إلى إن وصلت إلى أكثر من 10000 جناية في سنة 2008 ثم بدأت بالانخفاض حتى وصلت 2075 جناية في سنة 2015 وبلغت في 2022 حوالي 6000 جناية.

شكل (2) يبين تطور الجرائم (جنايات - جنح - مخالفات) من سنة 1969 وحتى 2022

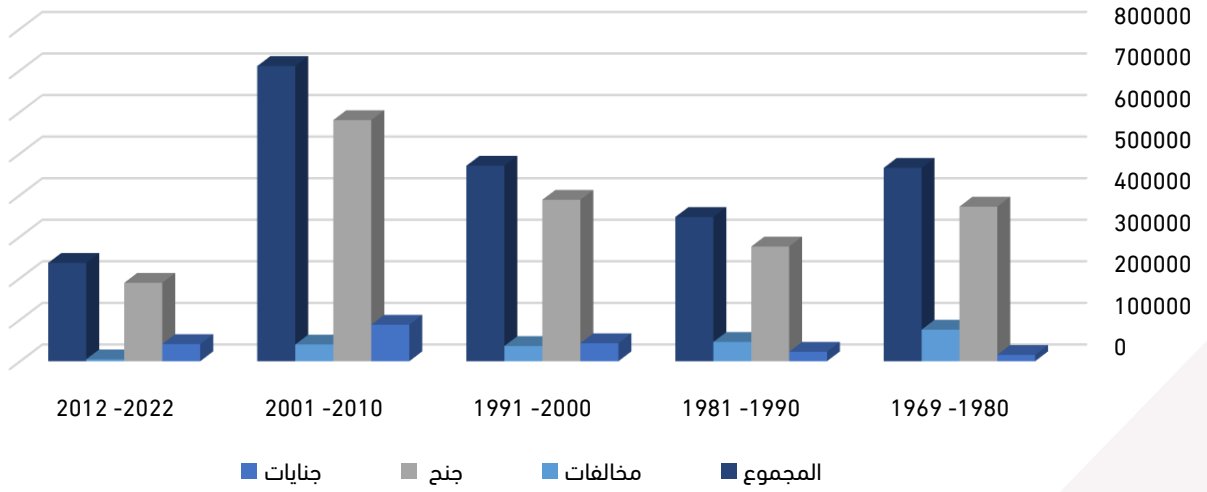

شكل (3) يبين عدد الجرائم المُسجلة من عام 1969 حتى عام 2022

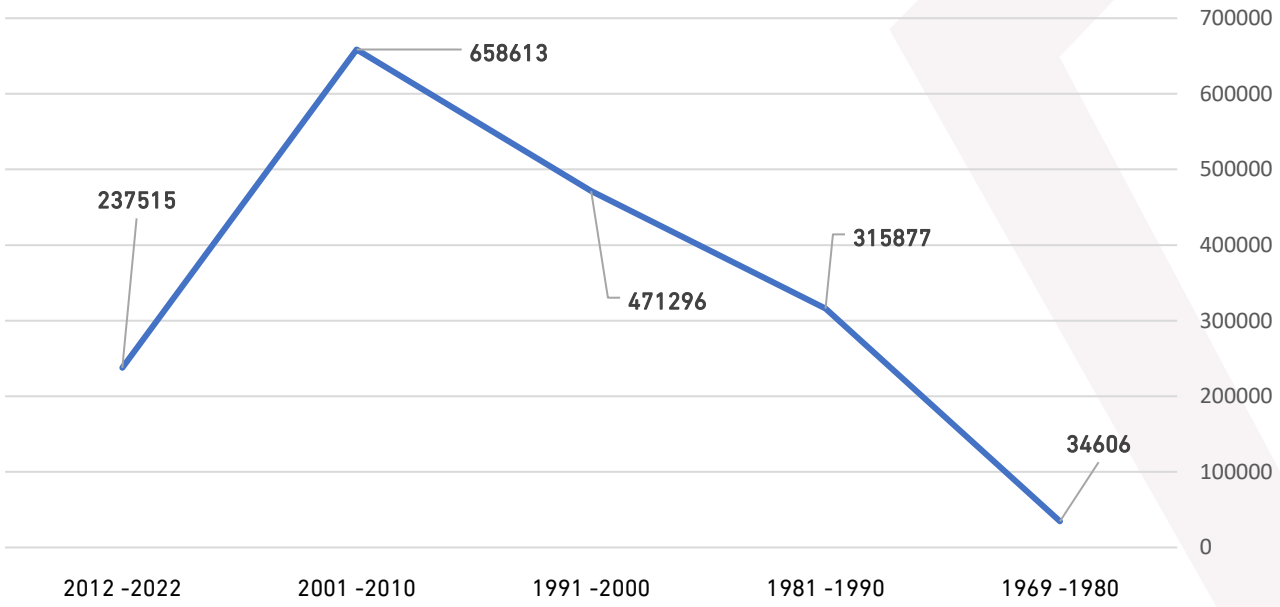

ولكن أرقام الجريمة الموثقة في تقرير الجريمة لسنة 2022 لا تعكس الواقع الحقيقي لمعدلات الجريمة لعدة أسباب منها عدم شمولية البيانات للعديد من مديريات الأمن التي لم ترسل بياناتها:

تظهر البيانات أن 17 مديرية أمن لم ترسل بياناتها لسنة 2022 من أصل 67 مديرية أمن أي حوالي 25% من المديريات غير موجودة بياناتها بالتقرير وهذ يؤثر على الإحصاءات ويضعف عملية التعميم والموثوقية، ومن هذه المديريات:

القبة-الساحل الأخضر-الواحات جالو-شحات-جنوب المرج-القطرون-أم الرزم-توكرة- ربيانة -أوْجله - جخرة-راس لانوف-الجفرة-طبرق-غدامس-تازربو-بئر الاشهب-وردامة.

ويوجد من بين بينها مديريات ذات وضعية مهمة ولها علاقة بالأمن القومي وخاصة المديريات الحدودية ذات المعابر مثل القطرون-غدامس - طبرق وغيرها.

أهم الجرائم المتزايدة على المستوى الوطني:

يُظهر تطور معدلات الجريمة في ليبيا ارتباطًا وثيقًا بين الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومعدلات الجريمة، حيث ساهمت المرحلة الانتقالية، وانقسام الدولة المركزية في خلق بيئة ملائمة لتزايد الأنشطة الإجرامية المختلفة، وظهور أنواع جديدة منها. حيث سجل التقرير زيادة في أغلب الجرائم، ولكن المهم ليس عدد بعض الجرائم وتزايدها بل زيادة بعض الجرائم الخطيرة مثل القتل العمد والأذى الخطير والجسيم كلها جرائم تهدد أمن واستقرار المجتمع والأسرة. حيث يعتبر معدل القتل العمد أكثر من المتوسط العالمي حيث وصل في بعض المناطق إلى أكثر من عشرة لكل 100 ألف من السكان، وفي سنة 2021 وصل إلى أكثر من 7 في 100 ألف وانخفض إلى أقل من 7 في 100 ألف من السكان في سنة 2022 مع ملاحظة من عدم شمولية وجودة بيانات الجريمة.

شكل (4) يبين أهم الجرائم المبلغة التي بها زيادة على مستوى ليبيا لسنة 2022

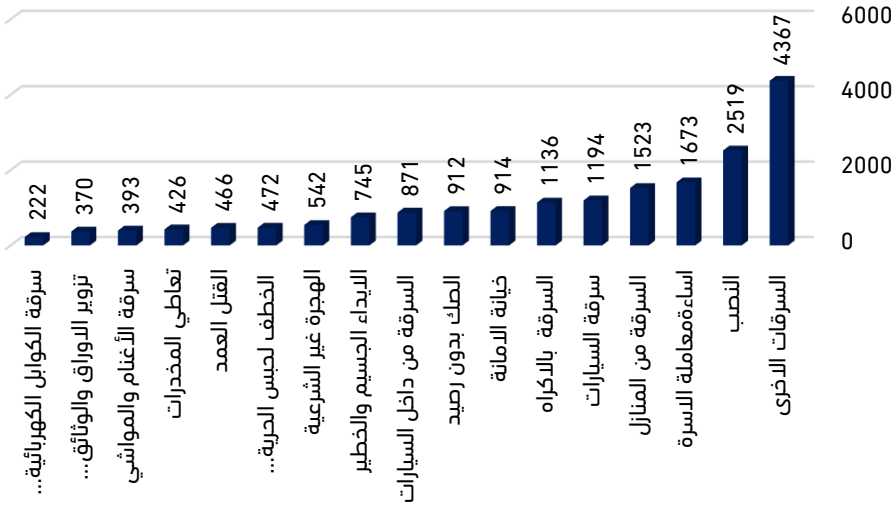

ومن الجرائم الخطيرة والتي سجلت زيادة كبيرة جدا هي إساءة معاملة الأسرة والتى حسب تفسير (المادة 398 من قانون العقوبات) (تتمثل الجريمة في قيام من له سلطة أبوية على أفراد أسرته أو المعهود إليه بتربيتهم أو بتدريبهم في حرفه ما بإساءة معاملتهم بشكل قد يعرضهم للخطر أو يتسبب لهم بمرض أو ضرر) وهذا مؤشر خطير على زيادة هذه الجرائم المتعلقة بالركيزة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة فإستقرار الأسرة هو من استقرار المجتمع.

وسجلت كذلك ارتفاع أغلب جرائم السرقات والصك بدون رصيد والنصب وربما يرجع ذلك لنقص السيولة في المصارف، والملفت للنظر زيادة جريمة خيانة الأمانة والتي يقصد بها (قيام الحائز بالاستيلاء على أموال الغير المنقولة الموجودة بين يديه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره)، وترتبط هذه الجريمة غالبا بالفساد والتغير القيمي لدى الناس.

مستويات زيادة الجريمة المسجلة في مديريات الأمن :

شكل (5) يبين المديريات التي بها زيادة أكثر من 20%

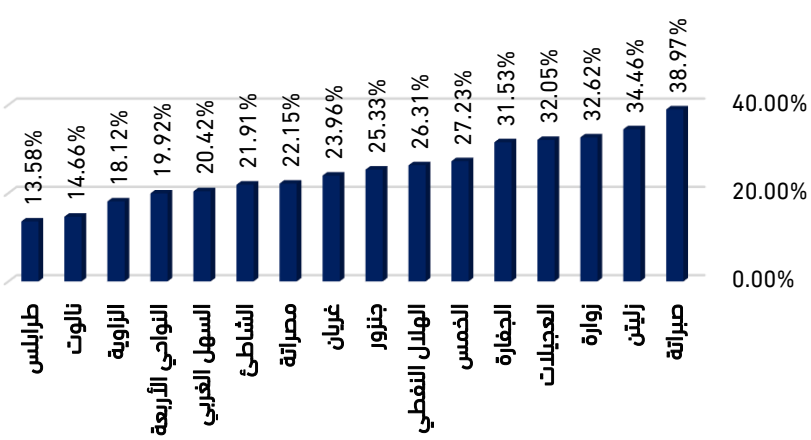

ازدادت نسبة الجرائم في ليبيا لسنة 2022 عن السنة السابقة 2021 حوالي 20% على المستوى الوطني ولكن يوجد تفاوتات كبيرة بين مديريات الأمن في عدد الجرائم وأنواعها، ومع عدم دقة البيانات وشموليتها ولإعطاء صورة أدق نحاول رصد الزيادة في عدد الجرائم على مستوى المديريات الأمن ية حيث سجل عدد 16 مديرية أكثر من 20% زيادة عن سنة 2021 منها مديريرية-صبراته-جنزور-الجفارة-مصراته، أما مديرية أمن طرابلس سجلت زيادة أقل من 15%.

شكل (6) يبين المديريات التي بها زيادة في عدد الجرائم أكثر من 40%

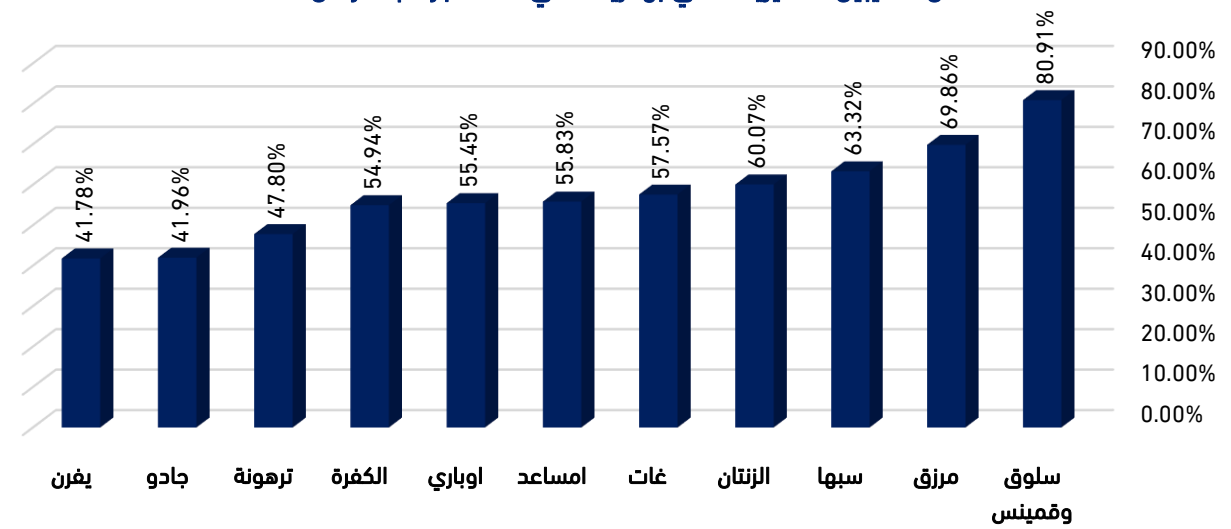

بينما هناك مديريات سجلت زيادة عالية حوالي 11 مديرية أمن في عدد الجريمة بنسبة أكثر من 40% عن سنة 2021 وكانت الأكبر في سلوق وقمينس 80% ومرزق 69% وسبها 63% والزنتان 60% وغات واوباري وامساعد أكثر من 55%.

الجرائم المجهولة لسنة 2022:

يقصد بالجرائم المجهولة الجرائم التي لا يتم الكشف عن مرتكبيها وتحدث هذه الجرائم غالبًا نتيجة مجموعة من العوامل التي تتعلق بضعف النظام الأمن ي والقضائي، وكذلك بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتشير البيانات إلى زيادة كبيرة في الجرائم المجهولة المسجلة

شكل (7) يبين الجرائم المجهولة لسنة 2022

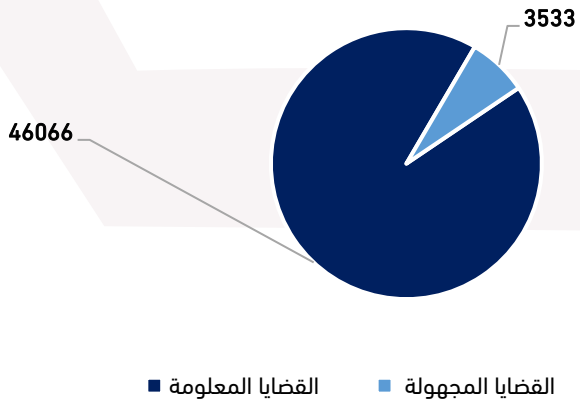

حيث تبلغ حوالي أكثر من 7% من مجموع الجرائم على المستوى الوطني، وتتفاوت النسبة بين مديريات الأمن، كما ينبغي الإشارة الى ان هذه، الجرائم المجهولة تتنوع من حيث تكييف الجريمة أو صورتها.

تتفاوت عدد الجرائم المجهولة بين المديريات بشكل كبير حيث كانت أعلى نسبة في مديرية أمن سرت حوالي 934 جريمة مجهولة ثم سبها 484 وطرابلس 429 وبني وليد 394 وزليتن 239 والزنتان 167 والخمس 162 والجفارة 95 جريمة مجهولة، وبالمقارنة بعدد السكان في كل مديرية نجد أن عدد الجرائم المجهولة في سرت وبني وليد والزنتان وزليتن تعتبر عالية إذا ما قورنت بعدد السكان.

شكل (8) يبين عدد الجرائم المجهولة على مستوي المديريات من الأعلي إلى الأقل

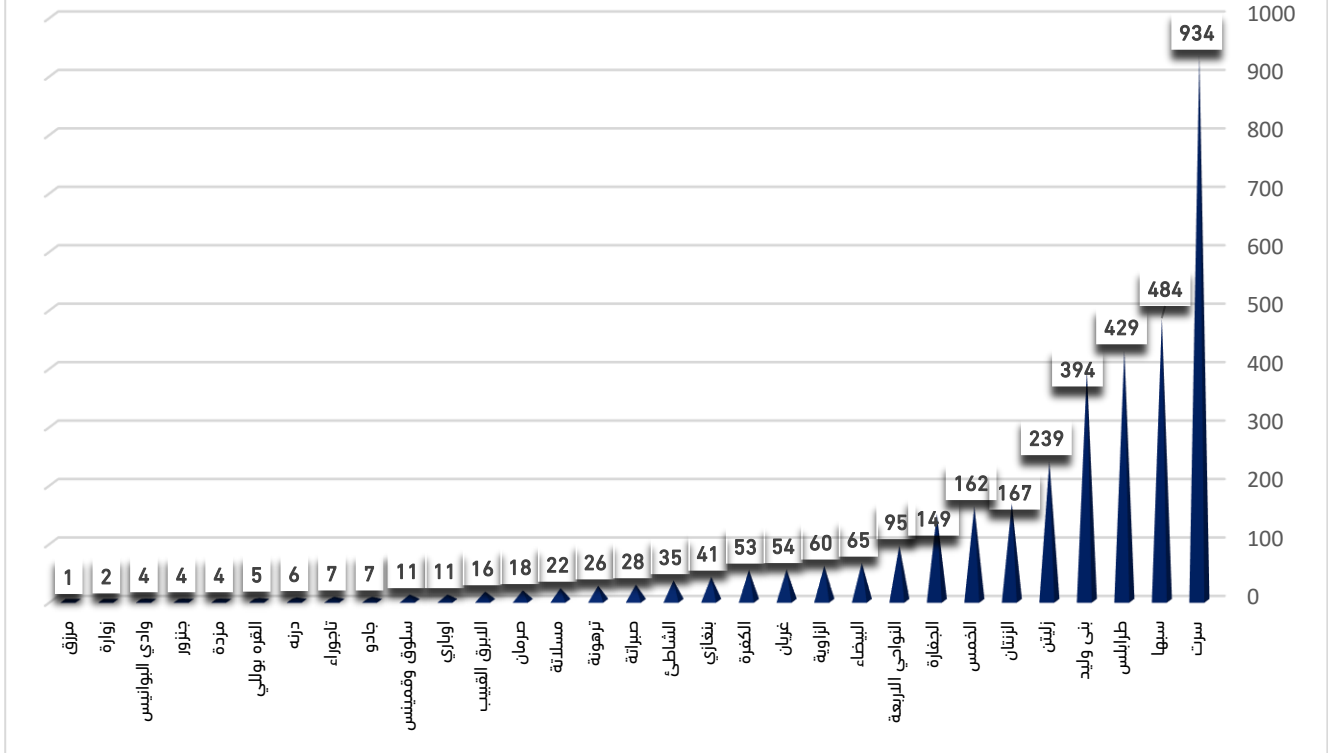

شكل (9) يبين أهم الجرائم المجهولة على مستوى ليبيا لسنة 2022

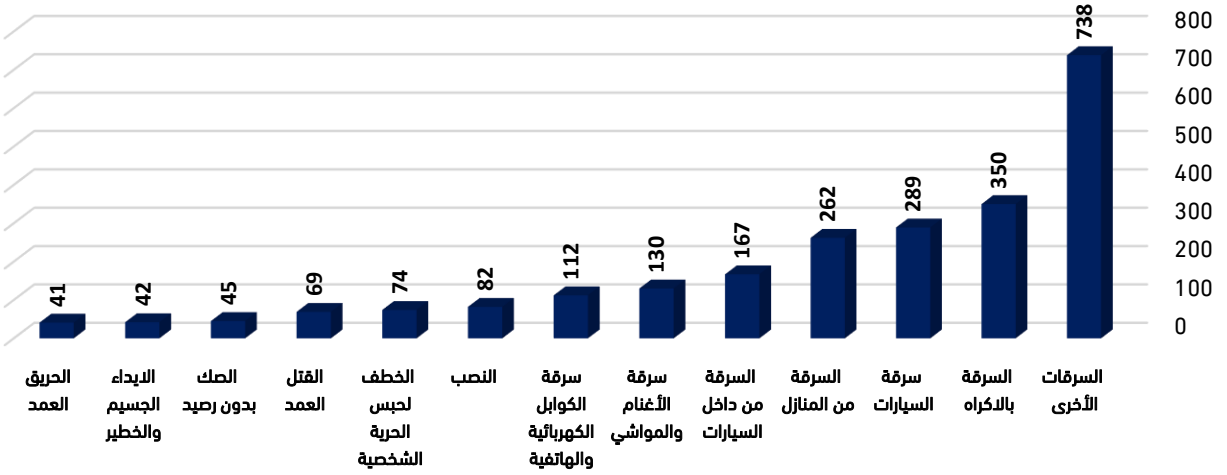

أنواع الجرائم المجهولة:

أنـواع الجرائم	المجهولة	المجموع	النسبة
سرقة الكوابل الكهربائية والهاتفية	112	222	%50
سرقة الأغنام والمواشي	130	393	%33
السرقة بالإكراه	350	1136	%31
سرقة السيارات	289	1194	%24
السرقة من داخل السيارات	167	871	%19
السرقة من المنازل	262	1523	%17
السرقات الأخرى	738	4367	%17
الخطف لحبس الحرية الشخصية	74	472	%16
القتل العمد	69	466	%15
الحريق العمد	41	293	%14
الإيذاء الجسيم والخطير	42	745	%6
الصك بدون رصيد	45	912	%5
النصب	82	2519	%3

توضح البيانات المسجلة أن نسبة الجريمة المجهولة في جميع أنواع السرقات هي الأكثر تسجيلا حيث كانت سرقة الكوابل 50% وسرقة الأغنام والسرقة بالإكراه أكثر من 30%، ثم جرائم الخطف 16%، وجرائم القتل العمد 15% والحريق العمد 14%، وتعتبر هذه الجرائم خطيرة وخاصة جرائم القتل العمد لأن نسبة 15% من الجرائم مجهولة ويعني ذلك أن هناك خلل في الكشف عن مرتكبي الجريمة ولعل ذلك مرجعه إلى الأسباب التالية:

تدني الكفاءة: ضعف تدريب أفراد الشرطة وعدم امتلاكهم المهارات أو الأدوات التقنية الحديثة.

نقص الموارد: غياب التكنولوجيا المتطورة مثل أنظمة تحليل البصمات أو كاميرات المراقبة يجعل التحقيقات أقل فاعلية.

الفساد: يؤدي الفساد في المؤسسات الأمنية والقضائية إلى عدم جدية التحقيق أو التستر على الجناة.

عدم الإبلاغ عن الجرائم نتيجة:

الخوف من الانتقام: حيث يخشى بعض الضحايا أو الشهود للإبلاغ عن الجريمة خوفًا من انتقام الجناة، وخاصة إذا كانت الجريمة مرتبطة بإحدى الجماعات المسلحة.

انعدام الثقة في الشرطة: قد لا يثق المواطنون في قدرة الشرطة على حمايتهم أو في نزاهتها.

وصمة العار: مثل الجرائم الشرف، قد يتجنب الضحايا الإبلاغ خوفًا من التمييز أو العار الاجتماعي.

الهجرة غير النظامية: ارتباط الجريم المجهولة غالب بالهجرة غير النظامية ويظهر ذلك من ارتفاع جرائم القتل العمد المجهولة وخاصة في سبها وبني وليد وسرت وهذه المدن تمثل خطوط ومحطات لطرق الهجرة غير النظامية.

إحصاءات جرائم الليل وجرائم النهار:

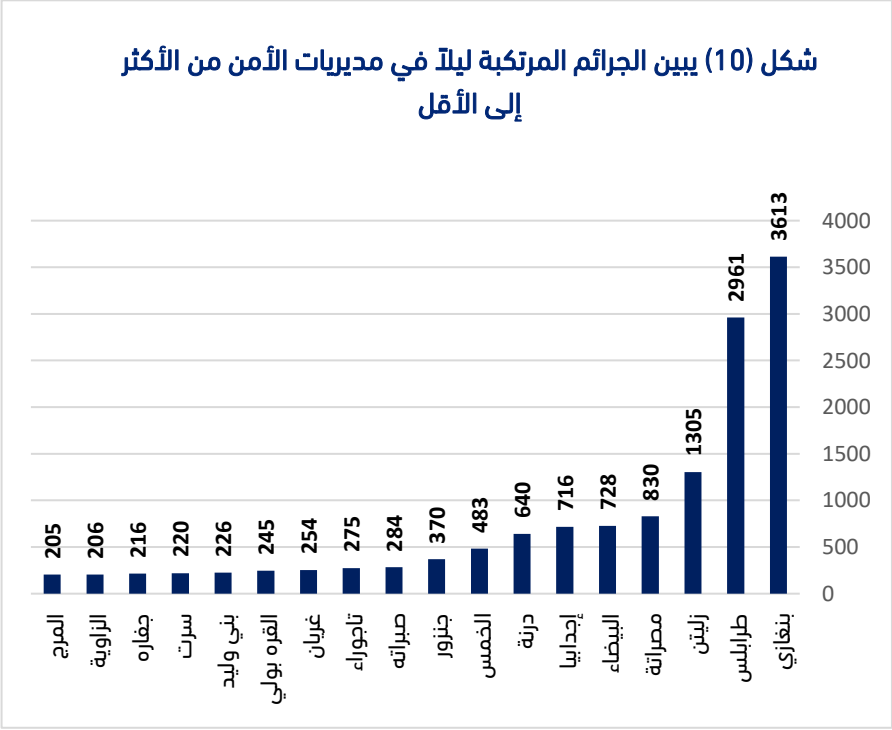

تختلف وتتعدد التفسيرات الخاصة بارتكاب الجرائم في الليل لتعدد عوامل أو أسباب وقوعها ومنها تفسيرات اجتماعية ونفسية وأمنية، لأن الليل يختلف بطبيعته عن النهار من حيث البيئة وإنخفاض الحركة والإضاءة وقلة التواجد الأمني والدوريات الأمنية وغيرها، ولهذا تنشط أنواع معينة من الجرائم.حيث سجل تقرير الجريمة نسبة كبيرة من الجرائم الليلية، و وصلت نسبة الجرائم الواقعة في الليل حوالي 31% من مجموع الجرائم المسجلة وهذه نسبة كبيرة ومقلقة وتتفاوت بشكل كبيرة بين المديريات حيث كان العدد الأكبر على التوالي في مديرية أمن بنغازي ثم طرابلس ثم زليتن مصراته البيضاء درنة، الخمس جنزور تاجوراء.

والأمر المهم أيضا معرفة أكثر أنواع الجرائم المبلغ عنها في الليل حيث كانت النسبة الأكبر لجرائم الخطف لحبس الحرية الشخصية حوالي 82% من مجموع هذه الجرائم التى تقع أو يبلغ عنها في الليل، ثم جرائم تعاطي المخدرات 58% وجرائم سرقة الكوابل الكهربائية 56% وسرقة المواشي والأغنام 51% ومن أهم الجرائم الخطيرة التي يبلغ عنها في الليل هي جرائم القتل العمد حيث وصل عدد هذه الجرائم حوالي 40% وجرائم الحريق العمد وكذلك الإيذاء الجسيم فهي مرتفعة بالليل وتصل إلى حوالي 40% والملاحظ أن هناك علاقة بين الجرائم المجهولة والجرائم الواقعة في الليل من حيث الحجم فكثير من جرائم السرقات والقتل العمد والإيذاء هي جرائم مجهولة وتسجل ليلا.

شكل (11) يبين الجرائم المرتكبة في الليل والنهار

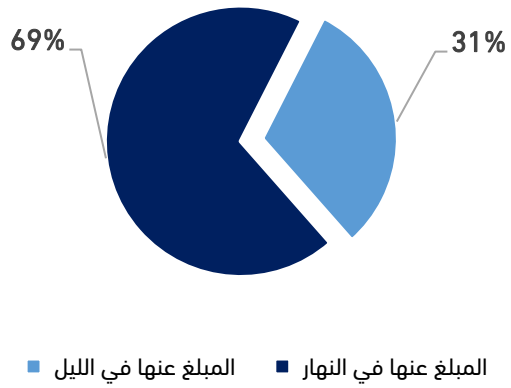

أنـواع الجرائم	العدد	المجموع	النسبة %
سرقة الكوابل الكهربائية والهاتفية	129	222	%58
تعاطي المخدرات	238	426	%56
سرقة الأغنام والمواشي	200	393	%51
السرقة من المنازل	690	1523	%45
القتل العمد	185	466	%40
الحريق العمد	117	293	%40
الإيذاء الجسيم والخطير	277	745	%37
السرقات الاخرى	1571	4367	%36
الخطف لحبس الحرية الشخصية	173	472	%36
السرقة بالإكراه	401	1136	%35
السرقة من داخل السيارات	295	871	%34
الهجرة غير الشرعية	178	542	%33
سرقة السيارات	381	1194	%32
إساءة معاملة الاسرة	443	1673	%26
النصب	405	2519	%16
خيانة الأمانة	107	914	%12
الصك بدون رصيد	92	912	%10
المجموع	**5882**	**18668**	**%31.5**

يلاحظ من البيانات السابقة مايلي:

- ازدياد نسبة جرائم الليل على المستوى الوطني حوالي 31% من الجرائم تحدث في الليل.
- تتفاوت نسبة جرائم الليل بين المديريات وهناك مديريات معينة تزداد فيها هذه الجرائم.
- تختلف حجم ونوعية الجرائم الليلية حيث سجلت السرقات والقتل والإيذاء وتعاطي الخمور أكثر الجرائم تسجيلا ووقوعا بالليل.
- هناك علاقة بين بعض الجرائم المجهولة والجرائم المبلغ عنها بالليل.
- هناك علاقة بين الهجرة غير النظامية والعديد من الجرائم التي تحدث في الليل وخاصة السرقات والقتل العمد.

الجرائم المنتظرة (قيد المحاكمة) لسنة 2022:

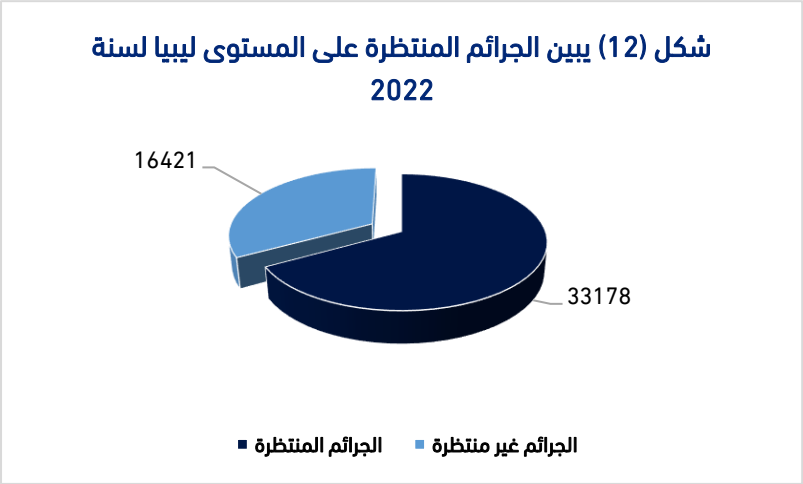

القضايا الإجرامية التي لم يُصدَر فيها حكم تُعرف بالقضايا **المعلّقة** أو **المنتظرة** في المحاكم. هذه القضايا تكون في مراحل مختلفة من الإجراءات المحاكمة، وقد تستغرق وقتاً طويلاً لأسباب مختلفة، مثل إستمرار التحقيقات لفترة طويلة، أو تأجيل الجلسات، أو تعقد القضية، وهي تعتبر من أهم المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية في ليبيا لما تتسم به من بَطْؤَ في الفصل بالدعاوى المنظورة من المحاكم ولايخفى أن بَطْئ العدالة هوه إنكار لها ومنتج بما يسمي بأزمة العدالة ولاتخفى التداعيات السلبية الناجمة عن هذا بَطْؤَ على فاعلية موجهة الجريمة لان نسبة القضايا المنتظرة عالية جدا تصل إلى63% من مجمل القضايا لسنة2022 وتصل في بعض المديرات إلى100% وهذا أمر خطير يمثل تباطوء في إجراءات التقاضي وهو طعن وفقدان ثقة في العدالة. ويحدث التباطوء في التقاضي لعدة أسباب منها:

- تعقد القضايا لوجود العديد من الأطراف أو الأدلة التي تتطلب تحليلًا دقيقًا، وكذلك نقص الأدلة وعدم كفايتها قد يدفع المحكمة إلى طلب المزيد من التحقيقات.
- تأخر بعض الإجراءات مثل استدعاء الشهود أو تقديم المرافعات.
- بسبب طلبات من الدفاع أو الادعاء، أو لعدم توفر القضاة أو أطراف الخصومة.
- الأوضاع السياسية والأمنية قد تؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا، خاصة إذا كانت ذات صلة بجرائم كبيرة أوخطيرة مثل قضايا الإرهاب.

- وجود نظام قضائي موازي متمثل في الأنظمة التقليدية والعرفية للتقاضي والتي يلجأ إليها الناس لسرعتها في الفصل وإجراء التصالح، ولكنها أحياناً كثيراً ماينتج عنها انتهاكاً لحقوق الإنسان وخاصة في قضايا الأسرة وعدم ضمان العدالة لإختلاف القوة الاجتماعية والمكانة.

أنـواع الجرائم	منتظره	المجموع	النسبة %
تزوير الأوراق والوثائق الرسمية	327	370	88.38%
تعاطي المخدرات	367	426	86.15%
الهجرة غير الشرعية	460	542	84.87%
القتل العمد	374	466	80.26%
الإيذاء الجسيم والخطير	590	745	79.19%
تعاطي الخمور أو تصنيعها والإتجار بها	1325	1699	77.99%
الخطف لحبس الحرية الشخصية	353	472	74.79%
النصب	1867	2519	74.12%
إساءة معاملة الأسرة	1128	1673	67.42%
الصك بدون رصيد	607	912	66.56%
خيانة الأمانة	586	914	64.11%
السرقة بالإكراه	606	1136	53.35%
السرقة من المنازل	760	1523	49.90%
السرقات الأخرى	2171	4367	49.71%
سرقة الأغنام والمواشي	187	393	47.58%
سرقة السيارات	403	1194	33.75%
السرقة من داخل السيارات	294	871	33.75%

من أهم الجرائم المنتظرة التى سجلت جرائم تزوير الأوراق وتعاطي المخدرات والهجرة غير الشرعية والقتل العمد للإذاء الجسيم وتعاطي الخمور والخطف وهى من أكثر الجرائم انتظاراً، ما بين 79-89% من مجمل القضايا، ثم تأتي جرائم إساءة معاملة الأسرة والصك بدون رصيد وخيانة الأمانة حوالي 65% وتنخفض الجرائم المنتظرة في بعض القضايا مثل سرقة السيارات والسرقة من داخل السيارة لأن أغلب هذه السرقات تقيد ضد مجهول.

السيطره
قاطع5

جرائم الأحداث لسنة 2022

تمهيـــد

تعتبر ظاهرة إجرام الأحداث تحديا كبيرا للمجتمعات ومن أكثر المشكلات تعقيدا، وهي ظاهرة اجتماعية قانونية قديمة ومتجددة، تهدد الأمن والسلامة للأسرة والمجتمع بل كيانه ومستقبله، وتأثيراتها السلبية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمع ككل. والحدث هو الإنسان الصغير الذي بلغ سن السابعة ولم يصل السن القانونية (18 سنة)، وصغير السن هذا يمثل لأسرته ومجتمعه أمل المستقبل، غير أن وقوعه في براثن الإجرام يتسم بخطورة ذات أبعاد تنال من كيان المجتمع، ذلك لأنه يصير الحدث طاقة معطلة لا يرجى منها خيرا، تضر باستقرار المجتمع وكيانه وتجلب له عواقب وخيمة آنية ومستقبلية، على كافة الصعد (اجتماعية – اقتصادية – أمنية – ثقافية) وتزداد خطورة إجرام الأحداث على المجتمع ذلك إذا تعود الحدث على الإجرام وبدأ تواجده بين مكونات المجتمع بالإجرام ثم اعتاد عليه فإنه لا يخفى صعوبة إصلاحه بعد بلوغه سن الرشد، وبذلك تتحول هذه الأعداد من مكونات المجتمع إلى طاقات مهدورة لا يستفاد منها ومعاول للهدم بدلا عن البناء، إضافة إلى أن الأحداث الذين ينخرطون في الأنشطة الإجرامية غالبا ما يواجهون صعوبات في التكيف مع القيم السائدة، ويجدون صعوبة في التعليم، والعلاقات الاجتماعية والحصول على فرص العمل في المستقبل، مما يجعلهم أشبه بالقنبلة الموقوتة، ويؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع معدلات العنف والجريمة مما يبدد الشعور بالأمان والاستقرار.

إجرام الأحداث في ليبيا 2022:

لا يخفى أن الوضع الانتقالي الذي تمر به ليبيا وما يجسده من هشاشة وضعف بالمؤسسات لاسيما العدلية منها لابد أن يلقي بضلاله على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وذلك من خلال حالة عدم الاستقرار، وتتالي الأزمات مما ينعكس على معدلات الإجرام وصوره تبعا.

شكل (13) يبين مقارنة جرائم الأحداث لسنة 2021م بسنة 2022م

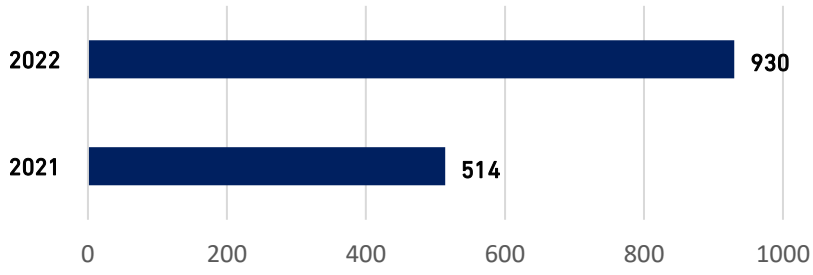

وما ورد بالإحصائيات المحلية والدولية عن جرائم الأحداث يؤكد المؤشرات المستفادة من التقرير الذي بين أيدينا، حيث تفيد مؤشرات الإحصاء الجنائي الاتجاه بشكل مستمر نحو الارتفاع التصاعدي لمعدل إجرام الأحداث، وهذا المؤشر يعكس خطورة الوضع ويجسد حالة انعدام فاعلية المواجهة الجنائية خصوصا والمجتمعية عموما.

مقارنة جرائم الأحداث لسنة 2021م بسنة 2022م

يعكس الشكل (14) زيادة ملحوظة في جميع أنواع الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث، حيث سجل خلال عام 2022 عدد 930 جريمة مقابل 514 جريمة 2021 بزيادة قدرها 416 جريمة أي بنسبة زيادة 80.9 % تقريبا فيما بلغ عدد المتهمين في هذه الجرائم 1250 متهما ومتهمة. وبغض النظر عن مدى شمولية ودقة العدد، ولكنه مؤشر واقعي يعكس تزايد إجرام الأحداث والارتفاع المطرد في معدلاته، ومما يؤكد ذلك أننا وقفنا على احصائيات إجرام الأحداث من خلال نيابة ومحكمة الأحداث (طرابلس)، حيث سجلت قضايا الأحداث 837 قضية عام 2022، مقابل 1135 قضية عام 2023، أي بنسبة زيادة 35.6 % تقريبا، مما يؤكد أن مستويات جرائم الأحداث في تزايد تصاعدي مطرد. ولعل مرجع ذلك للخلل في السياسة الجنائية المتبعة مما انتج انعدام فاعلية المواجهة الجنائية خصوصا، وكذلك الحال في السياسة المجتمعية عموما. فعلى سبيل المثال لا توجد تدابير احتياطية تجنب الأحداث الوقوع في الأنشطة غير القانونية، سواء على مستوى رعايتهم أو على مستوى إدارة الرعاية لهم. يضاف إلى ذلك عدم وجود استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة إجرام الأحداث قادرة على تنسيق جهود المؤسسات المعنية وإيجاد حالة التكامل بينها حتى يتسنى لها تحقيق الفاعلية لمواجهة ظاهرة إجرام الأحداث.

شكل (14) يبين جرائم الاحداث على مستوى مديريات الامن من الاكثر الى الاقل لسنة 2022

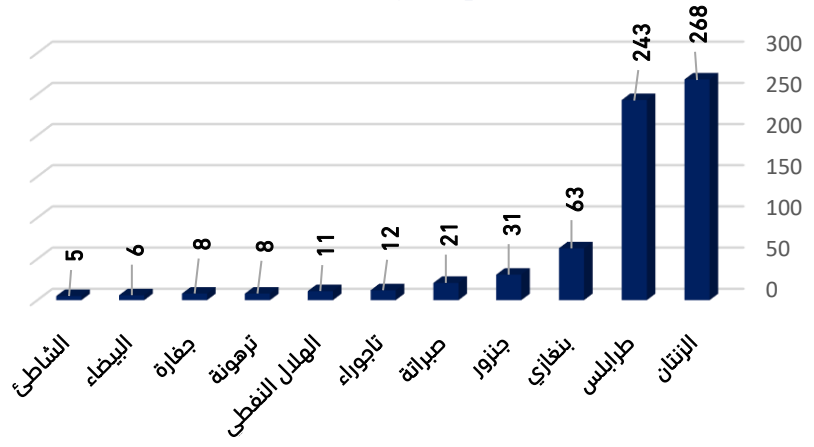

- يلاحظ أن الزنتان، طرابلس، بنغازي تظهر أرقامًا كبيرة جدًا مقارنة بغيرها من المديريات، مما قد يشير إلى مستويات عالية من الأنشطة الإجرامية المتزايدة في هذه المناطق، لعل تفسير ذلك في بنغازي وطرابلس يتمثل في ارتفاع عدد النسمة بها، أما الزنتان قد لا نجد لارتفاع مستوى جرائم الأحداث تفسيرا محددا مما يستدعي ضرورة إقامة دراسة معمقة لتحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك.
- الزنتان سجلت 268 جريمة، أي ما يعادل نسبة 38.2% من إجمالي عدد الجرائم، وهو أعلى معدل في الجرائم وهذا قد يعكس وجود تحديات تتعلق بالوضع الأمني المحلي في تلك المنطقة، وضعف أداء جهات إنفاذ القانون بسبب انتشار السلاح وغيره.

- طرابلس سجلت 243 جريمة، أي ما يعادل نسبة 34.7 %. أما بنغازي سجلت 63 جريمة، أي ما يعادل نسبة 9 % من إجمالي الجرائم على مستوى ليبيا. وبذلك تسجلان أعلى الأرقام بعد الزنتان، مما يعكس تزايد الجرائم في المناطق الحضرية الكبرى، حيث توجد كثافة سكانية عالية واحتمالية أكبر للأنشطة الإجرامية.
- مناطق مثل مصراتة، أوباري، تراغن، باطن الجبل سجلت صفر جرائم، مما يعكس انخفاضًا في الأنشطة الإجرامية بل ربما غيابًا للبلاغات حول الجرائم في تلك المناطق قد يكون مرجعه انتشار السلاح، أو انعدام توفير الحماية اللازمة للمبلغين والضحايا.

توزيع جرائم الأحداث حسب نوعها:

أما بخصوص نوع الجريمة المرتكبة فيلاحظ أن أكثر الجرائم شيوعا تتمثل في الجنح:

- جنح ضد الأموال بنسبة (44.4 %) من إجمالي الجرائم المرتكبة من الأحداث.
- جنح ضد الأشخاص بنسبة (33.2 %) من إجمالي الجرائم المرتكبة من الأحداث.

ويلاحظ أن معدل الجرائم ضد الأموال أكثر ارتفاعا من معدل الجرائم ضد الأشخاص مما يعكس دور العامل الاقتصادي، ومن الأهمية الإشارة إلى أن نسبة لا يستهان بها من الجرائم ضد الأشخاص باعثها الأموال أي العامل الاقتصادي فتضاف إليها تبعا.

أما بخصوص الجرائم التي تكيف جنايات:

- جنايات ضد الأشخاص بنسبة (12.1 %).
- جنايات ضد الأموال بنسبة (2.8 %).

شكل (15) يبين توزيع جرائم الأحداث حسب نوعها

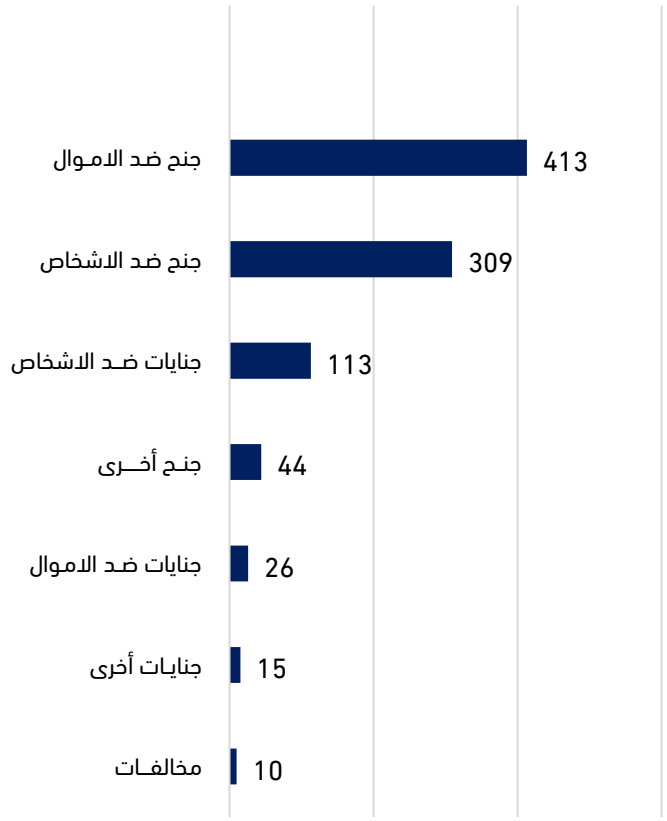

فيلاحظ أنها أقل شيوعا من الجنح غير أن نسبة ارتكاب جرائم الجنايات ضد الأشخاص أعلى من الجنايات ضد الأموال، مما يعكس مؤشرا أكثر خطورة فلا يخفى أهمية سلامة الأشخاص وما تتسم به من أولوية وترجيح عن الأموال.

- الجنح تشكل الأغلبية (82 %) مقابل الجنايات (16.5%) والمخالفات (1.5%).
- الجرائم ضد الأموال (51 %) تتفوق على الجرائم ضد الأشخاص (49 %).

وفي هذا الشأن نظراً لما يتعرض له الأطفال الأحداث من مخاطر الانحراف وسوء المعاملة بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والحروب فيعتبر الأحداث ضحايا، وإذا كان تشرد الأحداث وانحرافهم في بعض الدول يشكل ظاهرة تتفاقم أخطارها بشكل واضح فهو في بلادنا يشكل مشكلة أو ظاهرة تثير القلق. لما عليه المجتمع الليبي بالنظر إلى تزايد عدد السكان، وتزايد عوامل التفكك الأسري، وانعدام الاستقرار، فإن ذلك يتطلب اتخاذ ما

يلزم من إجراءات وقائية تحمي هذه الشريحة المهمة من أبناء المجتمع، والمبادرة لمعالجة أمرها قبل أن تصبح مشكلة يصعب حلها، ولذلك فإن الحاجة ملحة جداً في أن تحذو ليبيا حذو غيرها من الدول في مسألة إصلاح وتطوير البيئة المحيطة بالأحداث، الأسرية – المدرسية – وغيرها. يضاف إلى ذلك ضرورة إعادة النظر في نظام عدالة الأحداث، ولاسيما إعادة النظر في القوانين والتشريعات المتعلقة بذلك وإصدار قانون جديد خاص بالأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر، يأخذ في الاعتبار تلك القواعد التي أقرتها الأمم المتحدة في المعاهدة الدولية لحقوق الطفل، وكافة المواثيق والصكوك الدولية الصادرة بهذا الشأن والتي صادقت عليها الدولة الليبية.

جرائم الأحداث المجهولة:

يعد وجود عدد من الجرائم المجهولة المنسوبة للأحداث مؤشر لضعف إمكانيات الجهات الأمنية اللوجستية والبشرية على حد سواء، بالإضافة إلى أنه يعكس تطور أساليب الجريمة وقدرة المجرمين على التخفي، مما يستدعي تطوير أساليب كشف الجريمة وتوفير الإمكانيات اللوجستية والبشرية القادرة على كشف الجرائم والمجرمين، مما يكرس ضرورة مواكبة التطورات لاسيما التكنولوجيا الحديثة لما لها من أهمية وفعالية في الكشف عن الجرائم ومرتكبيها بل الوقاية منها أيضا، يضاف إليها الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والواقعية ومنها انتشار السلاح والانتماء إلى التشكيلات المسلحة (المشرعنة أو غير المشرعنة) يبعث على الخوف وعدم التبليغ عن الجرائم ومرتكبيها. ولعل وجود نسبة 23.7 % من الجرائم تقيد ضد مجهول عامل مساعد في فقدان الثقة بمؤسسات الدولة المعنية مما يتسبب في انتشار الشعور بانعدام العدالة في جهات القانون بل في القانون ذاته مما ينعكس سلبا على مستوى مكافحة الجريمة، ويسهم في ارتفاع نسبة الجريمة.

شكل (16) يبين جرائم الأحداث المجهولة

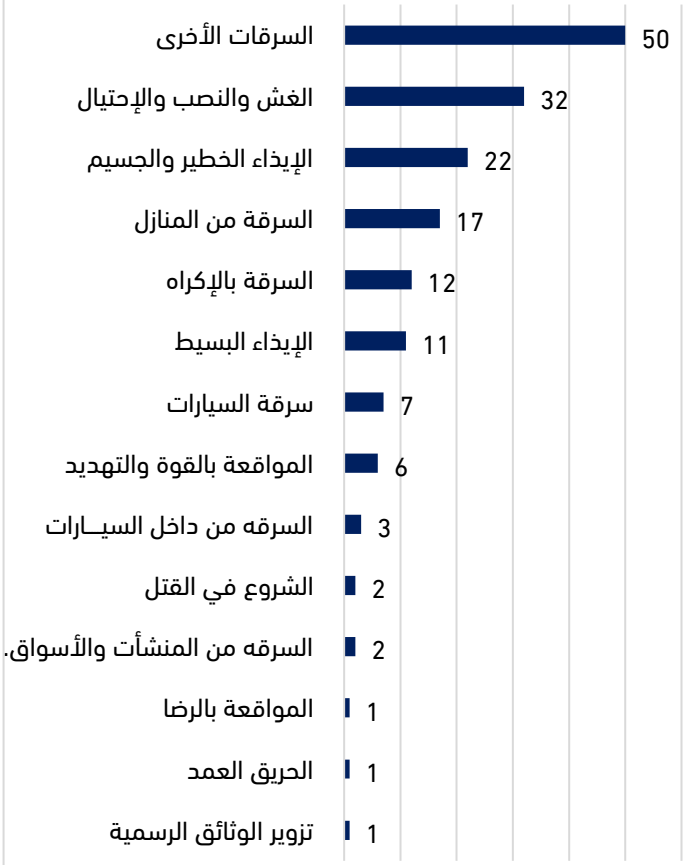

أنواع جرائم الأحداث المجهولة:

توضح البيانات الموثقة بالشكل السابق أن السرقات الأخرى نسبتها (30 %) وهذه الفئة تسجل أعلى عدد من الجرائم المجهولة، مما يشير إلى أن السرقة وهي من جرائم الأموال (أي ذات بعد اقتصادي) أكثر الجرائم المجهولة. وأما الغش والنصب والاحتيال فقد بلغت نسبة (19 %) وهذه الجرائم تحتل المرتبة الثانية من حيث العدد، وتعكس مشكلة (اقتصادية) أكثر منها جنائية. ثم جرائم الإيذاء الخطير والجسيم (13 %) وتعد هذه الجرائم من جرائم الأشخاص وهي تقع من الجرائم ذات المؤشر العالي في جرائم الأحداث عموما مما يعكس الأبعاد النفسية لدى الأحداث. تليها جرائم السرقة من المنازل (10 %) وهذا النوع من الجرائم إذا ما اقترن بعدم معرفة الفاعل سيزيد من فقدان الشعور بالأمان لدى المجني عليهم. ثم السرقة بالإكراه (7 %) وهي صورة من صور السرقة المشددة لما تمثله من حالة ارتفاع الخطورة الإجرامية لدى الفاعل. يليها الإيذاء البسيط (6 %) وهي من الجرائم التي تنال من سلامة الجسد. ثم يليها سرقة السيارات (4 %)، والمواقعة بالقوة والتهديد (3.5 %)، ثم السرقة من داخل السيارات (1.7 %)، ثم الشروع في القتل (1.1 %) وهكذا إلى آخر ما هو موضح بالشكل (16).

يلاحظ أن جرائم الأموال (ذات البعد الاقتصادي) أكثر انتشارا بين أوساط الأحداث مما يعطي انطباعا إلى أن الوضع الاقتصادي للأسر والأفراد في حالة غير صحيحة، مما يتطلب رسم سياسة لتحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع عموما والأحداث خصوصا، ولعله من الأهمية العمل على منح الشباب فترة دراستهم وما قبل حصولهم على فرص عمل مكافأة تسد حاجاتهم الأساسية. ومن زاوية أخرى لعل حالة العوز التي يعيشها الحدث مرجعه تعاطيه المخدرات والإدمان عليها فيلجأ احيانا لتحصيل المبالغ المطلوبة وذلك بطرق شروعة وغير مشروعة.

مستويات وأنواع جرائم الأحداث ليلآ أو نهاراً:

شكل (17) يبين توزيع جرائم الأحداث المبلغ عنها حسب الفترة الزمنية ليلآ أونهاراً لسنة 2022م

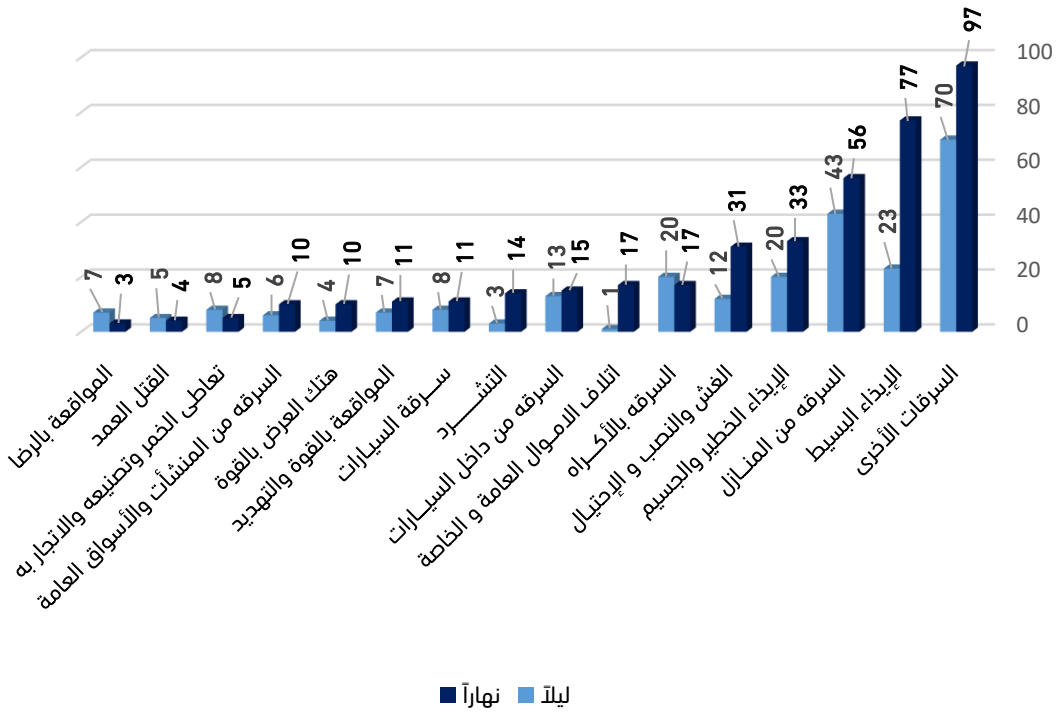

من خلال توزيع الجرائم المبلغ عنها حسب الزمن (ليلا – نهارا) نلاحظ أن الجرائم الأكثر ارتكابا ليلا تتمثل في: السرقة بالإكراه – تعاطي الخمور وتصنيعه والاتجار به – القتل العمد – المواقعة بالرضا.

وتتساوى الجرائم مرتكبة ليلا بالمرتكبة نهارا في: المخدرات – الخطف لإتيان أفعال شهوانية.

هذا مقابل ارتفاع متفاوت للجرائم الأخرى نهارا وهي: السرقات الأخرى – الإيذاء البسيط – السرقة من المنازل – الإيذاء الخطير والجسيم – الغش والنصب والاحتيال – اتلاف الأموال العامة والخاصة – السرقة من داخل السيارات – التشرد – سرقة السيارات – المواقعة بالقوة – هتك العرض بالقوة – السرقة من المنشأت والأسواق العامة – الشروع في القتل – هتك العرض بالرضا – حيازة الأسلحة – القتل الخطأ – الحريق العمد – تزوير الوثائق الرسمية – التعرض للأنثى – الإجهاض.

ولعل التباين بين الجرائم التي ترتكب ليلا ونهارا كما هو موضح يعكس الحالة السائدة عند الأحداث وتأثرهم بالبيئة المحيطة والظروف المعاشة.

جرائم السرقة عند الأحداث:

السرقة من المنازل، السرقة من المنشآت والأسواق العامة، السرقة بالإكراه، سرقة السيارات، السرقة من داخل السيارات، السرقات الأخرى.

- السرقات الأخرى تحدث بنسبة أكبر خلال النهار (58 % نهارا مقابل 42 % ليلًا).
- السرقة من المنازل أكثر انتشارًا في النهار (56.5 % نهارا مقابل 43.5 % ليلًا)، مما قد يعكس استغلال خلو المنازل أثناء فترات العمل أو الدراسة.
- السرقة بالإكراه تحدث بمعدل (54 % ليلًا مقابل 46 % نهارًا)، مما يشير إلى أنها ليست مقيدة بوقت معين بقدر ما تعتمد على طبيعة الظروف المحيطة.
- سرقة السيارات أكثر انتشارًا نهارًا (58 % نهارا مقابل 42 % ليلًا)، مما قد يكون بسبب زيادة عدد السيارات المتوقفة في الأماكن العامة خلال النهار مقارنة بالليل.
- السرقة من المنشآت والأسواق العامة أكثر نهارًا (62 % نهارا مقابل 38 % ليلًا)، حيث تكون هذه الأماكن نشطة خلال ساعات النهار، لأنها غالبا ما تكون مغلقة ليلًا.
- السرقة من داخل السيارات تحدث أكثر نهارًا (53.5 % نهارا مقابل 46.5 % ليلًا)، مما قد يكون بسبب سهولة رصد السيارات المتروكة بدون حراسة خلال النهار.

الجرائم الأخلاقية والجرائم ذات الطابع الجنسي:

يلاحظ أن الجرائم الجنسية عمومًا تحدث في الليل بنسبة أعلى منها في النهار:

- مثل المواقعة بالرضا (70 % ليلًا مقابل 30 % نهارًا).
- أما المواقعة بالقوة والتهديد (39 % ليلًا مقابل 61 % نهارًا).
- هتك العرض بالقوة يزداد نهارًا (71 % نهارا مقابل 29 % ليلا)، مما قد يشير إلى أن بعض هذه الجرائم تحدث في بيئات مفتوحة أو أماكن عامة نهارًا حيث يكون الجناة أكثر جرأة.
- الخطف لارتكاب أفعال شهوانية متساوٍ بين الليل والنهار (50 % لكل منهما)، مما يشير إلى أن هذه الجريمة غير مرتبطة بتوقيت محدد بقدر ارتباطها بتحين الفرصة المناسبة.
- التعرض للأنثى (0 % ليلًا مقابل 100 % نهارًا) قد يكون نتيجة لزيادة حركة الإناث نهارًا مقارنة بالليل، ما يزيد من احتمالات تعرضهن لهذا النوع من الجرائم.

جرائم القتل والإيذاء وغيرها من الجرائم الخطرة:

- القتل العمد أكثر انتشارًا ليلاً (55.5 %) مقارنة بالنهار (44.5 %)، وربما هذا التقارب قد يشير إلى أن دوافع القتل قد لا تعتمد على التوقيت، بل على عوامل أخرى كالعلاقات الشخصية والخلافات.
- الشروع في القتل أكثر شيوعًا نهارًا (66.7 % نهارا مقابل 33.3 ليلًا)، مما قد يشير إلى ارتباطه بالمواجهات والخلافات التي تزداد خلال التفاعل الاجتماعي في النهار.
- الإيذاء الخطير والجسيم والإيذاء البسيط أكثر انتشارًا نهارًا، فالإيذاء الخطير والجسيم بلغ (62 % نهارا مقابل 38 % ليلا)، أما عن الإيذاء البسيط (77 % نهارا مقابل 23 % ليلا) مما يشير إلى أن هذه الجرائم غالبًا ما تكون نتيجة لمواجهات اجتماعية تحدث أثناء الأنشطة اليومية.
- الحريق العمد يحدث نهارًا أكثر (60 % نهارا مقابل 40 % ليلًا)، مما قد يكون مرتبطًا باستخدام النار كوسيلة للتخريب عند غياب الرقابة.

الجرائم المالية والاحتيال:

- تزوير الوثائق يحدث فقط في النهار (100% نهارا)، مما يعكس طبيعة هذه الجرائم التي تتطلب التفاعل مع المؤسسات الرسمية والمستندات، والتي لا تكون متاحة عادةً ليلًا.
- الغش والنصب والاحتيال أكثر شيوعًا نهارًا (72 % نهارا مقابل 28 % ليلًا)، مما يشير إلى ارتباط هذه الجرائم بالنشاط الاقتصادي اليومي والتعاملات التجارية بين الأشخاص.

الجرائم المرتبطة بالمخدرات والخمور:

- المخدرات تتساوى في حقها (50 % نهارا مقابل 50 % ليلًا)، مما قد يكون مرتبطًا بأنشطة التهريب والبيع التي تحدث على مدى اليوم ليلا ونهارا.
- الخمور أكثر شيوعا ليلا (61.5 % ليلا مقابل 38.5 % نهارا) مما يشير إلى أن أوقات تناول الخمور خارج أوقات النشاطات اليومية من عمل أو دراسة.
- حيازة الأسلحة تحدث فقط نهارًا (100 % نهارا)، مما قد يعكس أن هذه الحالات تكون غالبًا نتيجة للتفتيش الأمني أو البلاغات خلال النهار.

الجرائم المرتبطة بالإهمال والتشرد:

- التشرد أكثر انتشارًا نهارًا (82 % نهارا مقابل 18 % ليلًا)، حيث يتم ملاحظة الأحداث المشردين بشكل أوضح خلال ساعات النهار من قبل السلطات والمجتمع.
- الإجهاض والتسييب، والقتل الخطأ جميعها تحدث بشكل أكبر نهارًا، مما قد يعكس أنها ترتبط غالبًا بوجود أشخاص يمكنهم الإبلاغ عنها أو ملاحظتها.

جرائم الأحداث الذكور والإناث

توزيع الجرائم حسب جنس الحدث: الذكور يمثلون 94% من الجناة الأحداث، مقابل 6 % فقط للإناث. لعلا ارتفاع نسبة الذكور المتورطين في الجرائم يعكس تعرضهم لبيئات أكثر خطورة وتأثرهم بعوامل اجتماعية واقتصادية تدفعهم للإنخراط في سلوكيات إجرامية.

وإنخفاض نسبة الإناث قد يكون بسبب القيود الاجتماعية، الرقابة الأسرية الأعلى، وقلة الفرص المتاحة لهن لإرتكاب الجرائم، يضاف إلى ذلك الأعراف والعادات التي تحول دون الإبلاغ عما ترتكبه الإناث من جرائم والتستر عما يأتينه الإناث من جرائم.

شكل (18) يبين جرائم المتهمين ذكوراً وإناثاً

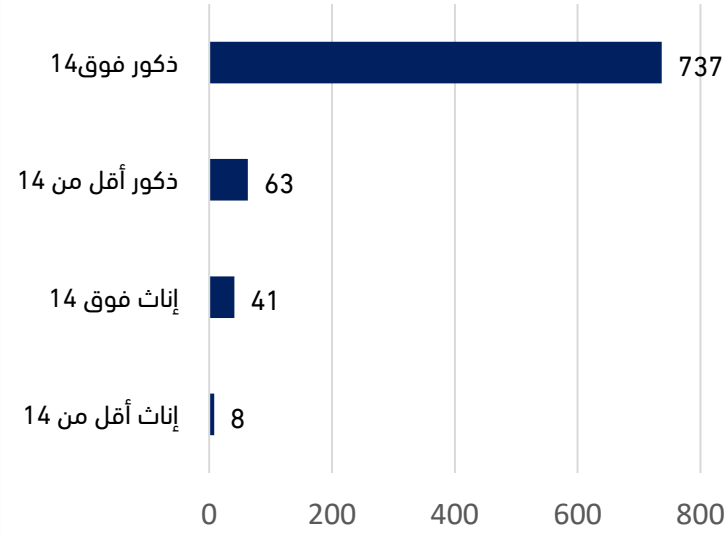

جرائم الأحداث حسب المستوى الدراسي:

توزيع الجرائم حسب المستوى الدراسي في الشكل السابق يظهر لنا التفاوت في المستوى الدراسي حيث تظهر لنا أن النسبة الأكبر من جرائم الأحداث تكون في المستوى الدراسي (فوق الإعدادي) 471 جريمة بنسبة تزيد على 55.4 %، والمستوى الدراسي (الإعدادي) 270 جريمة ما يعادل نسبة 31.8 % تقريبا، بينما عند المستوى الدراسي (الإبتدائي) 108 جريمة أي بنسبة 12.7 % وهي الأقل كما هو واضح، ولعل تبرير ذلك مرجعه للتفاوت في سن الحدث، وزيادة استقلاليتهم كلما زادت أعمارهم، بالإضافة إلى ضعف الرقابة الأسرية، وتأثير الأقران. ولعل انخفاض نسبة الجرائم لدى طلاب الإبتدائي يعكس ضعف قدراتهم على تنفيذ الجرائم، إضافة إلى الرقابة الأسرية والمدرسية المشددة.

شكل رقم (19) يبين جرائم الأحداث حسب المستوى الدراسي

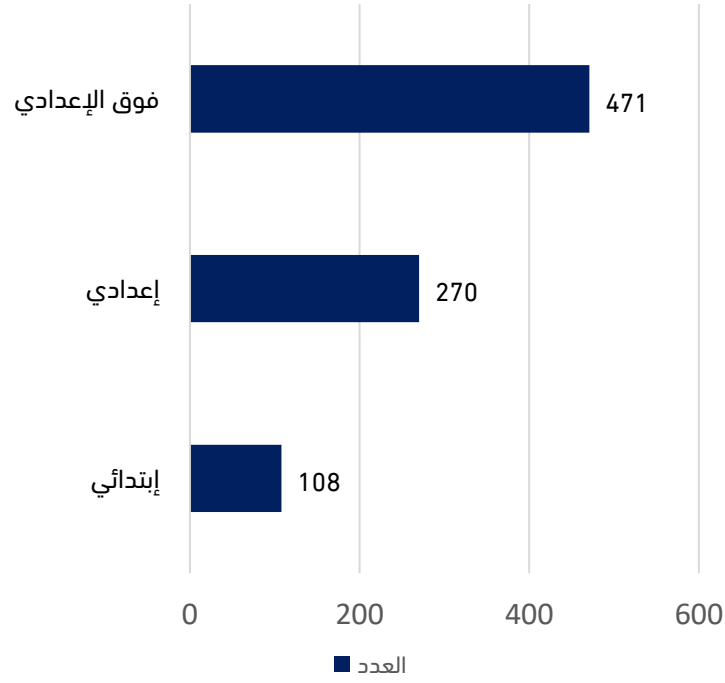

جرائم الإنتحار في ليبيا

تعتبر ظاهرة الانتحار من القضايا الإجتماعية والنفسية المعقدة، ومما يلاحظ تزايد حالات الانتحار بالسنوات الأخيرة في ليبيا، مما يستدعي الوقوف عند هذه الظاهرة ودراستها دراسة معمقة بغية الكشف عن أسبابها وتحديد العوامل الكامنة ورائها، لاسيما تلك الأسباب والعوامل المؤثرة. وتتطلب ظاهرة الانتحار في ليبيا اهتماما جادا من الحكومة والمجتمع المدني لتوفير بيئة صحية وداعمة، مع ضرورة العمل على معالجة الأسباب بشكل جدري، وتقديم الدعم للأفراد الذين يعانون من مشكلات نفسية.

عدد جرائم الانتحار بين سنة 2021 -2022:

سجل خلال عام 2022 م عدد 80 قضية انتحار وشروع فيه، بلغت نسبة الانتحار منها (95 %)، فيما كانت نسبة الشروع في الانتحار (5 %)، وكانت فيها نسبة انتحار الذكور قد بلغت (65 %) وفي المقابل بلغت نسبة انتحار الاناث (35 %). بينما الشروع في الانتحار قد بلغت نسبة الذكور (75 %) في مقابل (25 %) من الإناث.

شكل (20) يبين عدد جرائم الانتحار بين سنتي 2021-2022

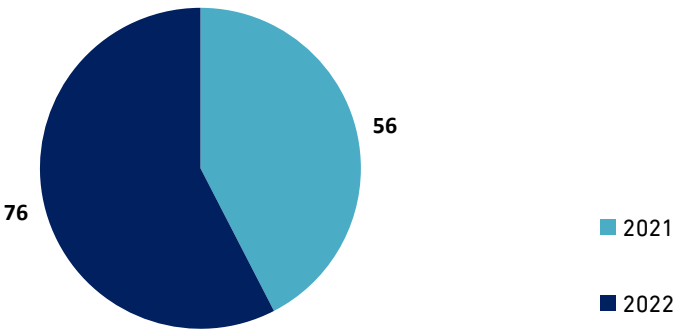

وذلك بزيادة في حالات الانتحار والشروع فيه عن سنة 2021 م قد بلغت نسبتها (29 %) عام 2022م، مما يعكس إرتفاع سهم الإحصاء الجنائي، ومن تم يؤكد انعدام فاعلية المواجهة أو ضعفها لهذا النوع من الجرائم، مما يدعو إلى ضرورة إجراء دراسة معمقة تكشف عن الأسباب الكامنة وراء الانتحار والشروع فيه حتى يتسنى التعاطي معها ومعالجتها بشكل فاعل.

حالات الانتحار حسب الجنس 2021 – 2022:

نظرة عامة على البيانات الواردة بالشكل (21):

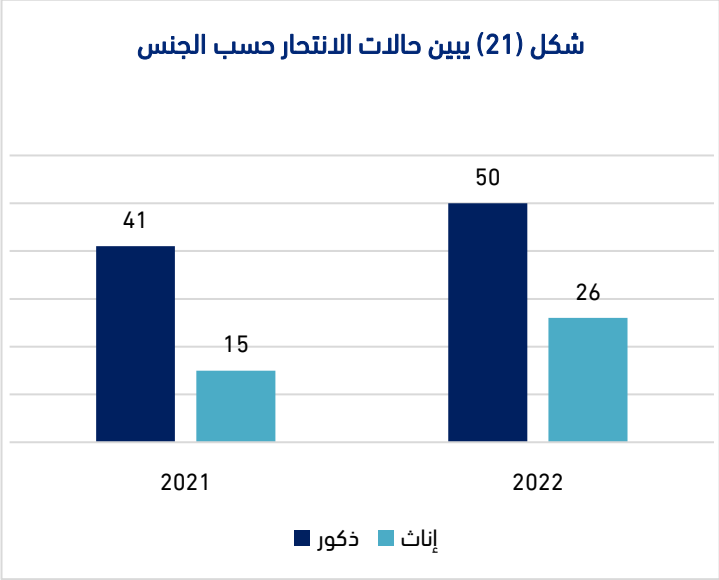

- الذكور :ارتفعت حالات الانتحار بين الذكور في عام 2022 عما كانت عليه عام 2021 بزيادة قدرها (22 %).
- الإناث :شهدت حالات الانتحار بين الإناث زيادة ملحوظة في عام 2022م عما كانت عليه عام 2021، بارتفاع نسبته قد وصلت (73.3 %)، مما يشير إلى تفاقم الظاهرة بين الإناث.

يلاحظ بالمقارنة بين عدد حالات الانتحار لعامي 2021 – 2022 أنها تشهد حالة تزايد يتفاقم مما يجعل الأمر ملفت ويتسم بجدية تتطلب دراسة أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها، بشكل عاجل حفاظا على الأرواح التي لا تعد رخيصة على مجتمع كالمجتمع الليبي، لاسيما إذا ركزنا على أبعاد الأمن القومي، ومواجهة المخاطر المرتبطة به.

توزيع حالات الانتحار على مديريات الأمن :

- المناطق منخفضة الحالات: تشمل النواحي الأربع، الشاطئ، الزنتان، أوباري، الهلال النفطي، المرج، جنزور، سبها، والكفرة.
- المناطق متوسطة الحالات: تشمل الخمس، بني وليد، مسلاتة، امساعد، ترهونة، زليتن، إجدابيا، وبنغازي.
- المناطق مرتفعة الحالات :تشمل مصراتة، طرابلس، والبيضاء. هذه المدن تشهد كثافة سكانية عالية، مع تحديات اجتماعية واقتصادية أكبر، ما قد يساهم في ارتفاع نسب الانتحار.

شكل رقم (22) يبين توزيع حالات الانتحار على مديريات الأمن

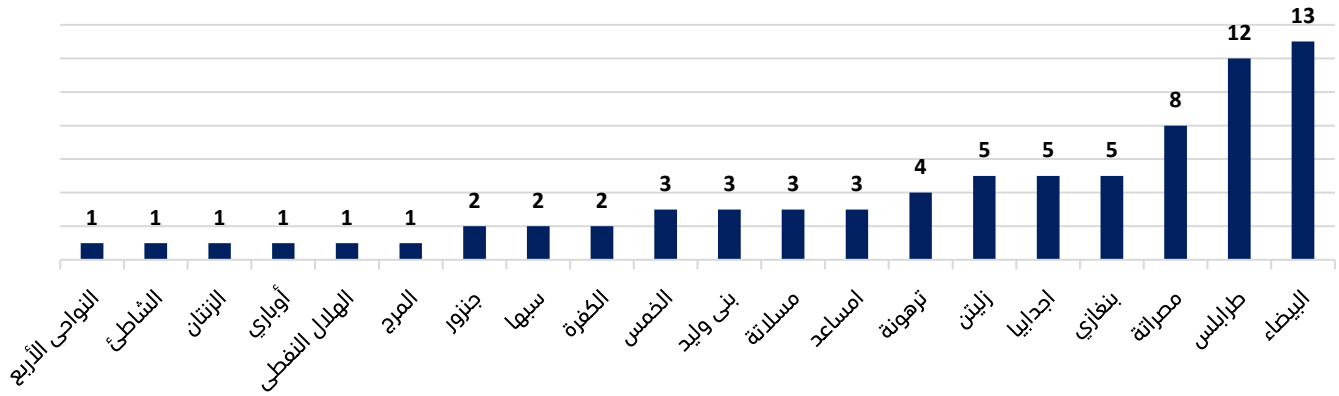

الأسباب المحتملة للانتحار :

شكل (23) يبين الأسباب المحتملة للانتحار

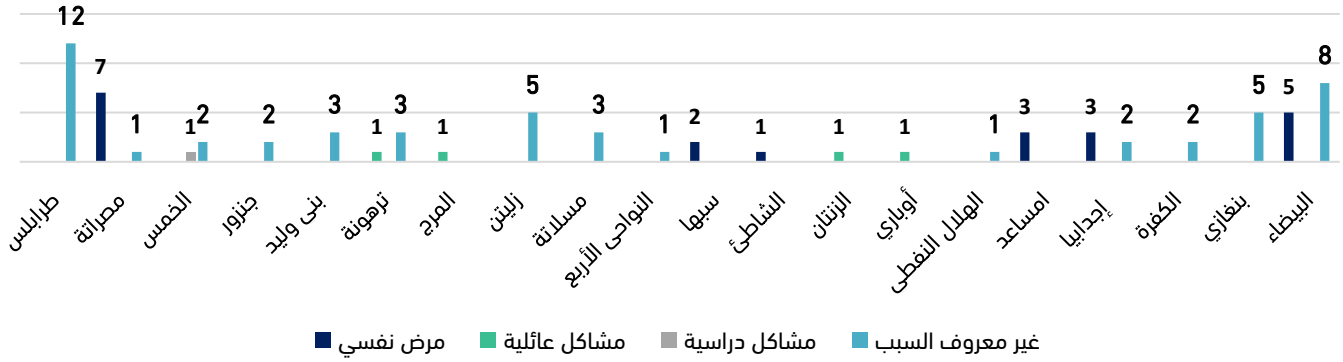

تتعدد الأسباب المحتملة للانتحار ومن أهمها:

- المرض النفسي: ظهر فيما نسبته (27.6 %).
- المشاكل العائلية: بلغت نسبتها (5.2 %).
- المشاكل الدراسية: بلغت ما نسبته (1.3 %).
- أسباب غير معروفة: كانت الأرفع نسبة حيث بلغت (65.7 %). وهذه النسبة المرتفعة للحالات التي لم يتم اكتشاف الأسباب الكامنة وراء اللجوء للانتحار، تبرز الحاجة إلى مزيد من الدراسات حول وراء الانتحار لاسيما الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وتعد طرابلس والبيضاء الأكثر تضرراً ثم تليها مناطق ذات الأرقام المرتفعة مثل مصراتة وبنغازي وزليتن.

الفئات العمرية للذكور والانتحار:

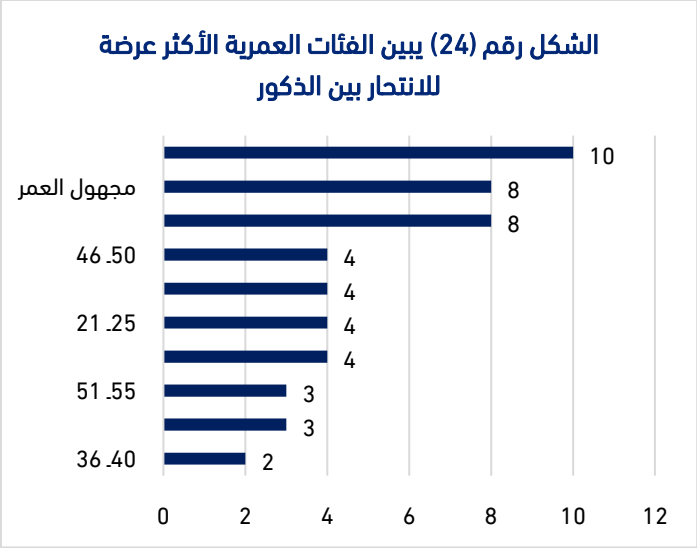

يعد عند الذكور أكثر الفئات العمرية ارتكابا لجريمة الانتحار (31 – 35) بلغت نسبتها (20 %)، وهي مرحلة الاستقلال وتحمل المسئوليات وتكوين الأسرة. وتليها الفئة العمرية (مجهولة العمر) بلغت نسبتها (16 %)، (ومما يبعث على الاستفهام أن يوجد في أيامنا هذه من يكون مجهول العمر). تليها الفئة العمرية (16 – 20) بلغت نسبة (16 %) أيضا، وهي مرحلة الشباب مما يؤكد خطورة الأمر فكان حريا بهذه الفئة أن تكون مقبلة على الحياة لا على إنهاء حياتها، فلابد من أن الأسباب التي تدفع للانتحار تكون أكثر تعقيدا مما يتطلب ضرورة الوقوف عندها، وخاصة إذا ما علمنا بأن ما يشيع بين مكونات هذه الفئة سريع الانتشار. ثم تليها الفئات العمرية (46 – 50) (41 – 45) (21 – 25) (10 – 15) بلغت نسبتها (8 %)، وهي أقل عدد حالات من سابقاتها مما يجعلنا نتصور بأن مسألة المسئوليات الحياتية ومواجهة تعقيداتها من الأسباب التي ينبغي أخذها في الحسبان. ثم تأتي الفئات العمرية (51 – 55) (26 – 30) وهي من الفئات الأقل إقداما على الانتحار، فقد بلغت نسبة (6 %). يليها في ذلك الفئة العمرية (36 – 40) وهي الأقل من الذكور في ارتكاب جرم الانتحار بنسبة (4 %).

الفئات العمرية للإناث والانتحار:

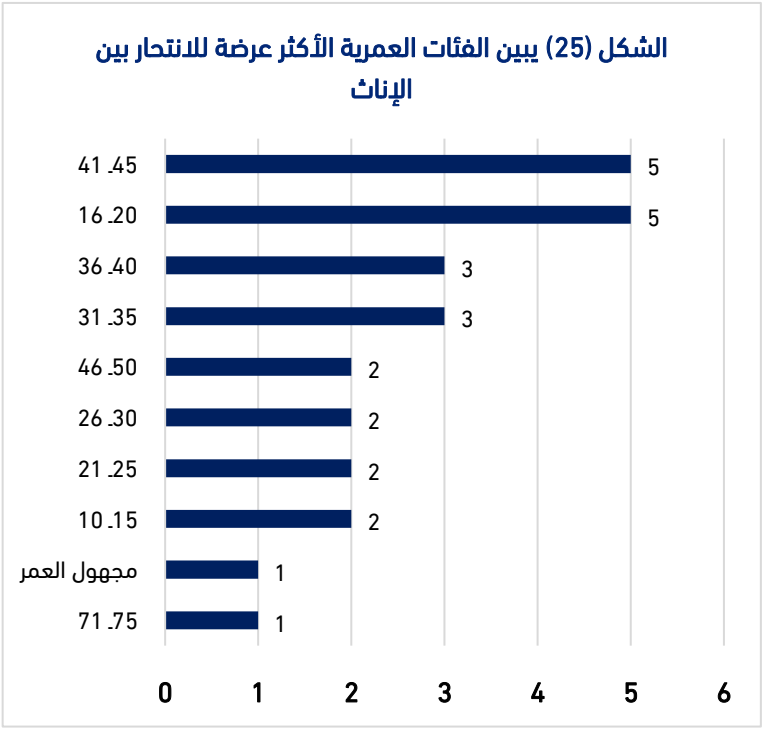

أما بين جنس الإناث تعد أكثر الفئات العمرية ارتكابا لجريمة الانتحار (16 – 20) حيث بلغت نسبتها من مجموع حالات الانتحار ما قدره (19.2 %)، وهي مرحلة الاستقلال وتحمل المسئوليات وتكوين الأسرة وكانت الفئة العمرية (41 – 45) بذات النسبة. وتليها الفئات العمرية (31 - 35) و (36 – 40) والتي بلغت نسبة (11.5 %)، ومما يبعث على القلق لما تمثله هذه الفئة من دور اقتصادي للدولة بالإضافة للدور الاجتماعي. تليها الفئات العمرية (10 – 15) (21 – 25) (26 – 30)، والتي بلغت نسبة كل منها بشكل متساوي (7.6 %)، وهي مرحلة الشباب مما يؤكد خطورة الأمر فكان حريا بهذه الفئة أن تكون مقبلة على الحياة لا على الانتحار. وأما الفئة العمرية (46 – 50) فهي كذلك سجلت نسبة (7.6 %)، فلابد من أن الأسباب التي تدفع للانتحار تكون أكثر تعقيدا مما يتطلب ضرورة الوقوف عندها. ثم تليها الفئات العمرية (مجهول العمر) (71 – 75) وهي الأقل من الإناث عدد حالات من سابقاتها، حيث سجلت ما نسبته (3.8 %)، مما يجعلنا نتصور بأن مسألة المسئوليات الحياتية

ومواجهة تعقيداتها من الأسباب التي ينبغي أخذها في الحسبان. وحري بالمؤسسات المعنية أن تولي الموضوع اهتماما وتعنى بدراسة أسبابه رغبة في وضع الحلول الناجعة والقضاء على هذه الظاهرة الخطرة.

الأسباب المحتملة الكامنة وراء بروز هذه الظاهرة وأهمها:

- العوامل الاجتماعية: انتشار وصمة العار المرتبطة بالصحة النفسية، مع عدم وجود الدعم الاجتماعي الكافي.
- الأوضاع الاقتصادية: يعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والضغط المالي الناتج عن محدودية الدخل مقابل ارتفاع الأسعار وكثرة المتطلبات من العوامل المؤثرة سلبا بشكل كبير.
- الاضطرابات السياسية: المتمثلة في النزاعات المسلحة والصراعات السياسية التي تعيشها البلاد، من شأنها أن تنتج حالة فقدان الأمن والاستقرار.
- العوامل النفسية: من بينها انتشار الاكتئاب والقلق لدى الفئات العمرية المختلفة، مع انعدام خدمات الصحة النفسية أو عدم كفايتها إن وجدت.

وقراءة هذه الأسباب المحتملة بتمعن تؤكد على ضرورة إجراء دراسات معمقة لكشف الأسباب الكامنة وراء كل حالة مما يؤهل مؤسسات الدولة لإقرار معالجات أكثر نجاعة تمثل الحلول الأكثر فعالية في القضاء على مسببات اللجوء للانتحار.

جرائم الأجانب في ليبيا لسنة 2022

جرائم الأجانب في ليبيا

تُعدّ الهجرة غير الشرعية في ليبيا تحديًا كبيرًا نظرًا لموقع ليبيا الجغرافي المتميز، حيث أنها تشكّل حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، مما جعلها نقطة عبور رئيسيه للمهاجرين غير الشرعيين. وأدى ذلك إلى تفاقم الظواهر الإجرامية المنظمة، مثل الاتجار بالبشر، وتهريب المخدرات، والجرائم الاقتصادية وغيرها.

تشير بيانات عام 2022 إلى تصاعد الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب في ليبيا، سواء من العرب أو الجنسيات الأخرى. حيث تم تسجيل 2372 جريمة، وبلغ عدد المتهمين فيها 3170 شخصًا من جنسيات مختلفة، من بينهم 2039 متهمًا ومتهمة من جنسيات عربية، و1107 من جنسيات إفريقية، و24 من جنسيات آسيوية وأوروبية. وقد شكّلت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب، بمن فيهم العرب، نحو 4.78% من إجمالي الجرائم المسجّلة في ليبيا، والتي بلغت 599،49 جريمة خلال العام نفسه.

الشكل (26) يبين جرائم الأجانب موزعة على الجنسيات العربية والأفريقية والآسيوية والأوربية

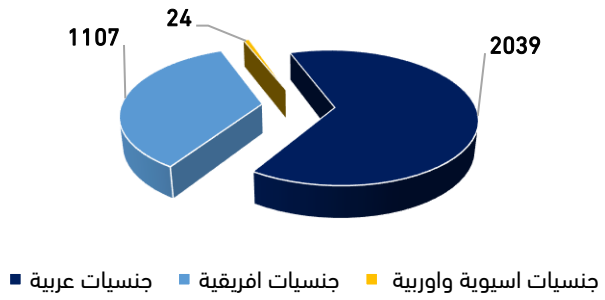

جرائم الأجانب في ليبيا 2021 – 2022:

مقارنة لجرائم الأجانب في ليبيا بين عامي 2021 و2022 بناءً على البيانات المتوفرة، نلاحظ ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب في ليبيا خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021.

شكل (27) يبين جرائم الأجانب لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021

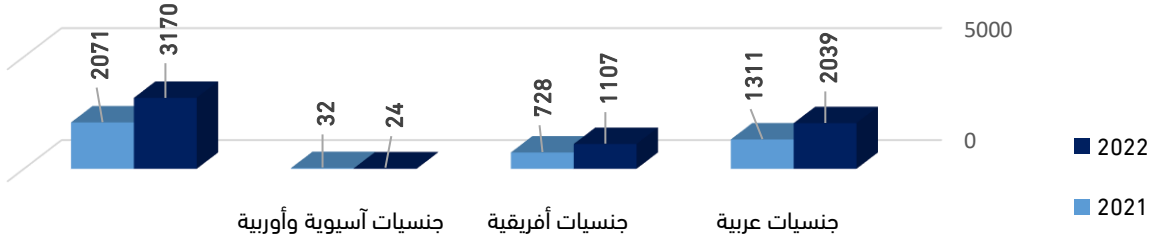

- ارتفع عدد المتهمين من **1311** في عام 2021 إلى**2039** في عام 2022، بزيادة نسبتها **55.5%**.
- هذه الزيادة الكبيرة قد تعكس تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول العربية أو تغيرًا في طبيعة الجرائم التي يتم ارتكابها. كما قد تكون مرتبطة بتدهور الأوضاع الأمن ية في بعض الدول المجاورة، مما يدفع المزيد من الأفراد إلى دخول ليبيا بطرق غير شرعية.

جرائم الجنسيات الأفريقية

- شهدت جرائم المهاجرين من الجنسيات الأفريقية ارتفاعًا بنسبة 52.1 %حيث ارتفع عدد المتهمين من 728 في 2021 إلى1107 في 2022.
- قد يكون هذا الارتفاع مرتبطًا بزيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية من دول أفريقيا جنوب الصحراء عبر ليبيا باتجاه أوروبا، إضافةً إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفع البعض إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية.

جرائم الجنسيات الآسيوية

- على عكس الفئتين السابقتين، شهدت جرائم الجنسيات الآسيوية تراجعًا بنسبة 25%، حيث انخفض عدد المتهمين من 32 في عام 2021 إلى24 في عام 2022.
- هذا الانخفاض قد يكون ناتجًا عن تغيرات في أنماط الهجرة لهذه الفئة.

التوزيع الجغرافي لجرائم المرتكبة من قبل الأخوة العرب والأجانب لعام2022م

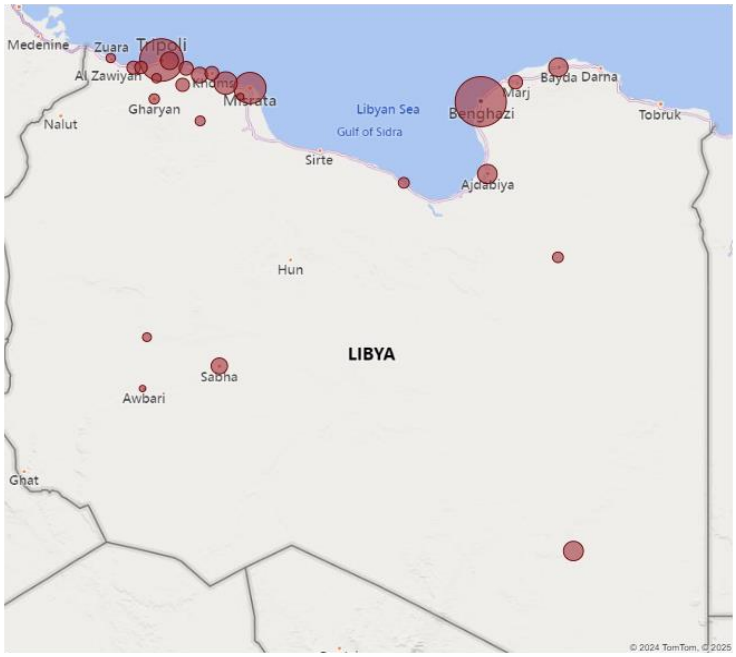

أعلى المديريات من حيث عدد القضايا والمتهمين:

- بنغازي سجلت أعلى عدد من القضايا وأكبر عدد من المتهمين (1071).
- طرابلس جاءت في المرتبة الثانية بعدد 642 قضية و743 متهمًا.
- مصراتة سجلت **245** قضية و**368** متهمًا.
- زليتن**153** قضية و**162** متهمًا.
- اجدابيا، البيضاء، الكفرة تظهر أيضًا ضمن المديريات ذات العدد المرتفع نسبيًا.
- ترتفع معدلات الجريمة في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة بسبب الكثافة

السكانية العالية، والضغوط الاقتصادية، وانتشار المهاجرين غير الشرعيين وتمركزهم في المدن لتوفر فرص العمل فيها أكثر من غيرها.

- قد تعكس الأرقام في زليتن واجدابيا وجود نشاط إجرامي منظم أو ضعف الرقابة الأمنية في تلك المناطق.
- المناطق الحضرية تميل إلى تسجيل نسب جرائم أعلى مقارنة بالمناطق الريفية بسبب التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المديريات التي سجلت معدلات منخفضة أو صفرية:

- بعض المديريات مثل جنزور، العجيلات، صبراتة، السهل الغربي، يفرن، نالوت، الزنتان، سرت، الجفرة، مزدة، جادو، مرزق، تراغن، أوجلة، اجخرة، ربيانة لم تسجل أي قضايا أو متهمين مما يثير التساؤلات حول مصداقية البيانات الواردة بالتقرير.
- مديريات أخرى مثل وادي الشاطئ، القطرون، غات، أوباري سجلت أعدادًا ضئيلة من القضايا والمتهمين رغم انها مناطق حدودية والوجهة الأولى للمهاجرين الأفارقة بل أنها بؤرة لتهريب المهاجرين مما يشير بعدم تسجيل وقيد كل قضايا الأجانب هناك.

انخفاض معدلات الجريمة في بعض المناطق قد يكون مرتبطًا بعدة عوامل أهمها:

- قلة الكثافة السكانية: المناطق النائية غالبًا ما تسجل معدلات جريمة أقل.
- ضعف التبليغ: قد تكون هناك جرائم لم يتم الإبلاغ عنها بسبب عدم ثقة السكان في المديريات، أو نتيجة للخوف من الفضيحة والعار، أو للجوءهم للصلح والتسامح مع الأجنبي أحيانا أخرى بعيدا عن الجهات الرسمية.

مقارنة بين عدد القضايا وعدد المتهمين الأجانب:

شكل (28) يبين عدد القضايا وعدد المتهمين الأجانب لمديريات الأمن من الأكثر الى الأقل

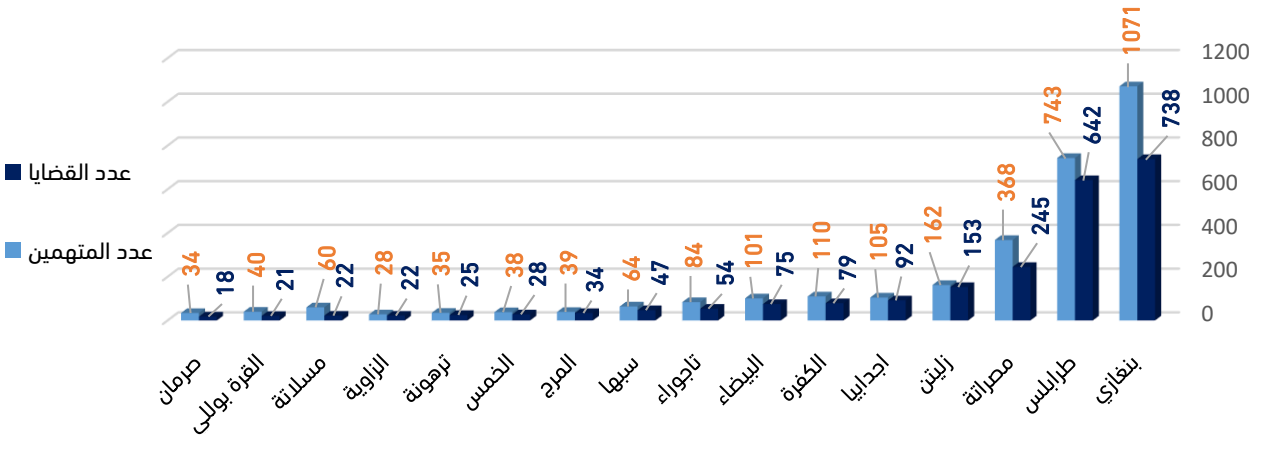

- في معظم المناطق، عدد المتهمين أكبر من عدد القضـــايا، مما يشـــير إلى تورط أكثر من شـــخص في الجريمة الواحدة.
- مثال: في طرابلس، هناك **642** قضية و**743** متهمًا، مما يعني أن بعض القضايا تشمل أكثر من متهم.
- في بنغازي، الفارق أكبر (738 قضية مقابل 1071 متهمًا)، مما قد يعكس انتشار الجريمة المنظمة.
- ارتفاع عدد المتهمين لكل قضـية يشـير إلى شـيوع العصـابات الإجرامية، خاصـة في حالات السـرقات الأخرى- ودخول البلاد خلسة والتسول وفي جرائم النصب.
- بعض المناطق مثل وادي البوانيس وأوباري سجلت عددًا متساويًا من القضايا والمتهمين، مما قد يدل على أن معظم الجرائم يتم ارتكابها بشكل فردي.

عدد القضايا والمتهمين حسب تصنيف الجرائم:

- جرائم السرقة والنصب هي الأكثر انتشارًا من حيث عدد القضايا والمتهمين.
- بعض الجرائم تتميز بطابع جماعي مثل "الضرب المفضي للموت" و"الأشياء الفاضحة والدعارة".
- الجرائم الفردية تشمل الانتحال والتزييف والإهمال، مما يشير إلى أن هذه الجرائم غالبًا ما تكون فردية.
- دخول البلاد خلسة والتسول والتشرد تضم عددًا كبيرًا من المتهمين، ما يدل على أنها قضايا ذات طبيعة منظمة.

شكل (29) يبين جرائم الأجانب الأكثر ارتكاباً خلال سنة 2022

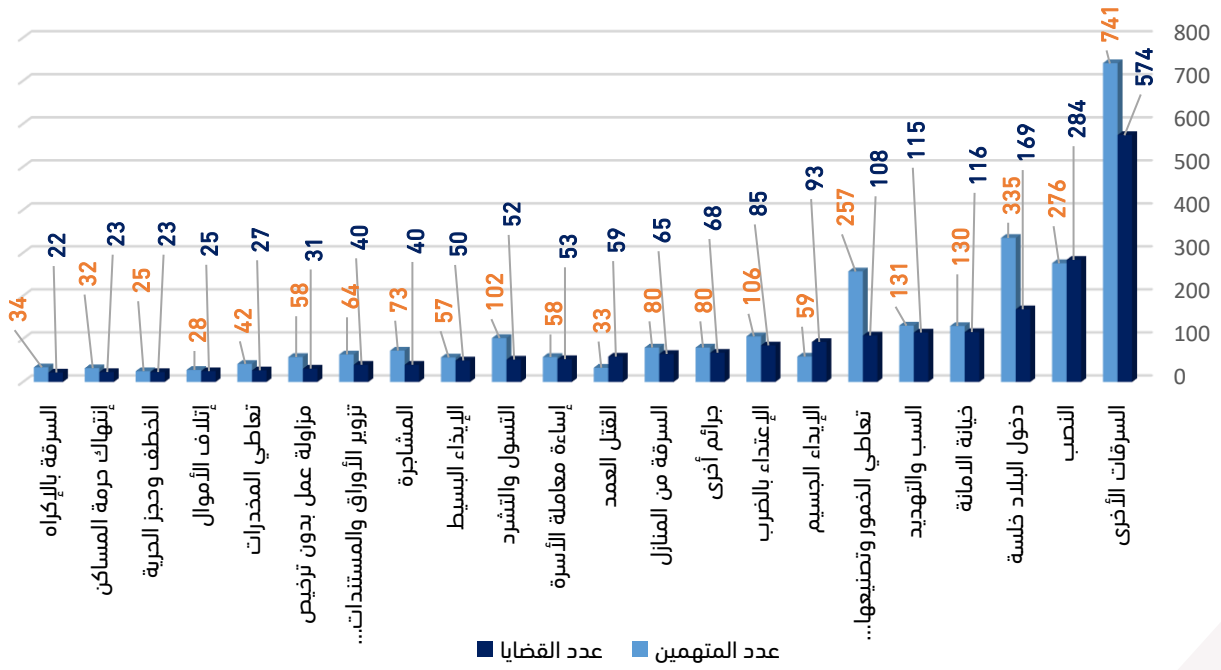

أنواع الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب:

نلاحظ أن أكثر الجرائم ارتفاعا هي جرائم الأموال من سرقة ونصب وخيانة أمانة ولعل تفسير ذلك يكمن في وضع الأجنبي غير الشرعي وحاجته للمال.

الشكل (30) يبين الجرائم المرتكبة من قبل العرب لسنة 2022

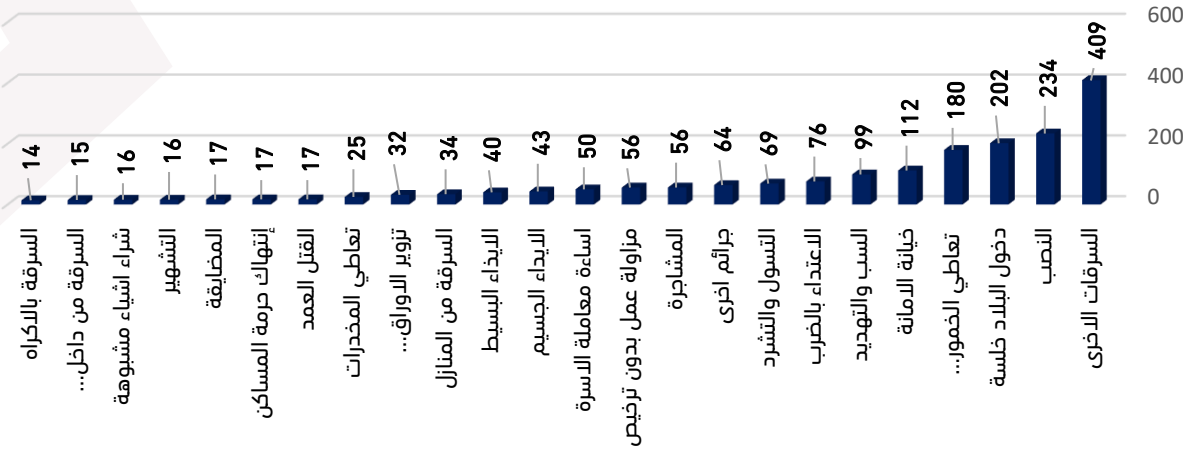

الجرائم المرتكبة من قبل الجنسيات العربية:

- المصريون والسودانيون يمثلون النسبة الأكبر من المتهمين في الجرائم المرتكبة بين الجنسيات العربية، مما يعكس حجم وجودهم في ليبيا.
- تحتل الجنسية المصرية المرتبة الأولى بـ 1047 جريمة، أي أنها تمثل النسبة الأعلى بين الجنسيات العربية.
- تليها الجنسية السودانية بـ 569 جريمة، وهو عدد يقل بمقدار 45.6% عن المصريين.

الشكل (31) يبين المتهمين العرب المرتكبين للجرائم لسنة 2022 من الجنسيات العربية من الأكثر إلى الأقل

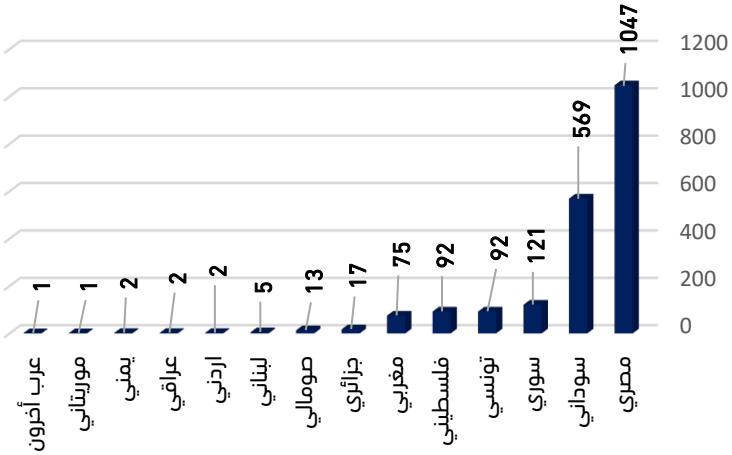

الجنسيات الأخرى تسجل أرقامًا أقل بكثير:

- السوريون (121 جريمة)، الفلسطينيون (92)، التونسيون (92)، المغاربة (75).
- الجزائريون والصوماليون أقل من 20 جريمة، بينما اللبنانيون واليمنيون والعراقيون والموريتانيون يسجلون أقل من 10 جرائم.

الجرائم المرتكبة من قبل الجنسيات الأفريقية:

الشكل (32) يبين عدد الجرائم المرتكبة من قبل الجنسيات الأفريقية

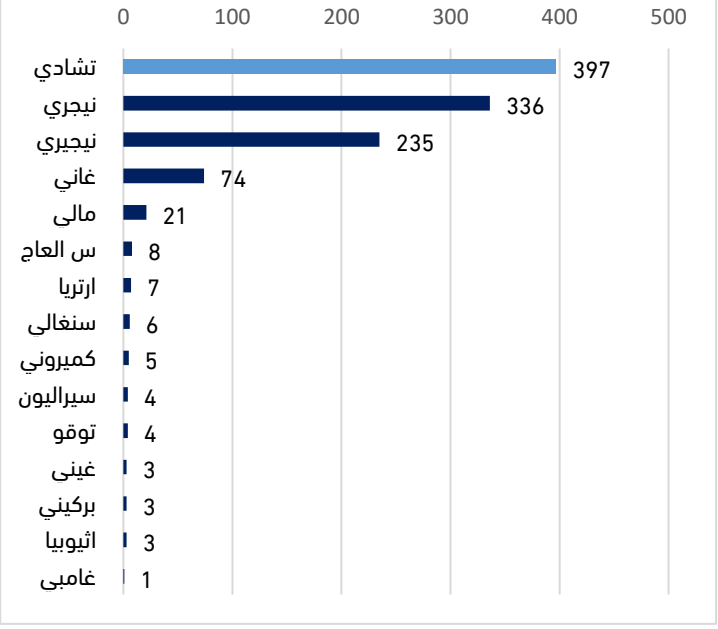

الشكل (33) يبين أنواع الجرائم الاكثر شوعاً بين المتهمين من الجنسية التشادية لسنة 2022

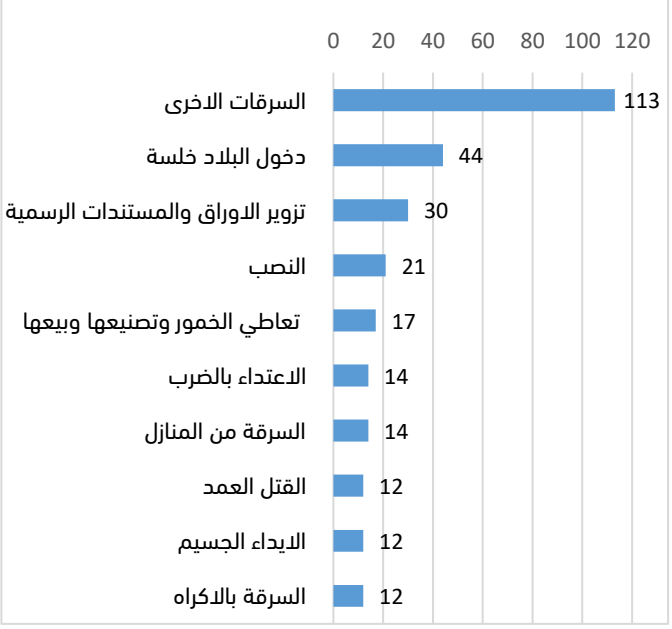

الجرائم المرتكبة من قبل الجنسيات الأوروبية والآسيوية:

الشكل (34) يبين عدد الجرائم المرتكبة من قبل الجنسيات الأوربية والآسيوية لسنة 2022

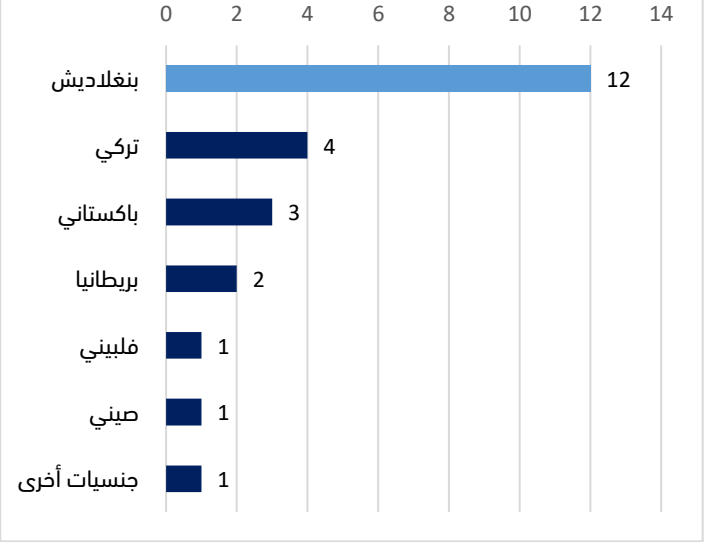

الشكل (35) يبين أنواع الجرائم المرتكبة من قبل الجنسية البنغلاديشية خلال سنة 2022

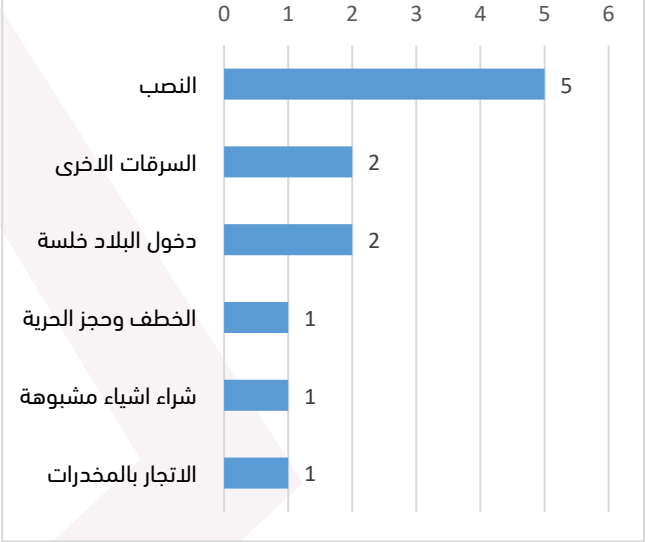

اصبح موضوع الهجرة غير الشرعية قضية تهم كافة المجتمعات المطلة على حوض البحر المتوسط خاصة المغرب، وليبيا، والجزائر، و أسبانيا وإيطاليا إذ تعد من المجتمعات الأكثر معاناة وتضرراً من الهجرة غير الشرعية، لاسيما أن العمالة الأفريقية

باتت تشكل الأكثرية إلى جانب العمالة العربية والأسيوية (الباكستان، بنغالديش) التي تزايدت بشكل ملفت للنظر في السنوات الأخيرة في ليبيا على وجه الخصوص التي ساعدت الظروف السياسية والأمنية المتدهورة على تناميها.1 تتمثل المشكلة في تطور إجرام الأجانب بليبيا نوعاً وكماً، وهو ما تشهد بصحته ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة، كما تشير إليه أيضاً التقارير السنوية عن الجريمة الصادرة عن جهاز المباحث الجنائية.

ومن خلال الإطلاع ودراسة تقرير جهاز المباحث الجنائية عن الجريمة كوثيقة رسميه وطنية معتمده تعطي مؤشر عن إتجاه الجريمة لسنة 2022، يمكن أن نلاحظ أن وضع جرائم الأجانب حاليا في تزايد :منها ارتفاع معدل الجريمة في الجنوب الليبي مقارنة بالسنوات السابقه، وتتنوع جرائمهم من جرائم ضد الأشخاص كالضرب والمشاجرة و السب إلى جرائم الأموال والذي تظهر فيه السرقة كأكثر الجرائم وقوعا من الأجانب يليها جرائم النصب، اضافه للجرائم ضد المصلحة العامة والمتمثلة في تزوير المستندات و التسلل والإقامة غير الشرعية باعتبار أن الدولة هي المجني عليه الأول في هذه الجرائم . ويمكن تمثيل الجرائم المرتكبة من الأجانب حسب نوع كل جريمة بالأعمدة البيانية أو القطاعات الدائرية.

أسباب جرائم الأجانب (تحليل السياقات):

تنبع أهمية السياق من خلال الدور الذي يؤديه في فهم الجريمة وأسبابها ومبرراتها عند الأجنبي، فدراسة السياق le contexte سواء الاجتماعي أي مكان وزمان الجريمة أو الاقتصادي تمنح لجريمة الأجنبي معنى أو تعطي لها تفسير يفيد صناع القرار.

ذلك أنّ الجريمة تحدث كنتيجة للسياق العام بالمجتمع أي الظروف المصاحبة والمؤثرة في الجريمة، وتتغيّر بتغيّره، وعليه فالسياق هنا هو مجموعة الظروف والشروط التي لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة جريمة ما في المجتمع. فالغموض الذي يكتنف أسباب وعوامل الجريمة يزول حين نضعها في سياقها العام فالسياق يرشدنا إلى تعيين السبب أو العامل المحتمل للجريمة.

إن معرفة الأسباب أو الظروف يساعد على فهم الجريمة و وضع السياسات للحد منها وتؤثر في تعميم أو تخصيص بعض الجرائم بسياسات خاصة بها ، فالسياق إذا هو نقطة البدء لّذلك من الواجب رصد الظروف جميعها ثم البحث عن العوامل وعلاقتها بالجريمة .و يشمل السياق في إطار هذه السياسة البعد الثقافي و الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و المالي

[1] دراسة حالة هجرة العمالة غير الشرعية في ليبيا طرابلس ديسمبر 2014، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والصحية للعمالة الوافدة ، مكتب الدراسات والسياسات السكانية ، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

والبيئي...الخ، كما يشمل فهم الأطار القانوني المنظم لدخول الأجانب و اقامتهم وألية دخولهم لسوق العمل ، مع الإحاطة بالاطار المؤسسي أي حصر كل الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تعنى بالأجنبي في ليبيا.

إن توفر فرص العمل بليبيا مثل الرعي وأعمال البناء أحد اهم أسباب الهجرة نحو ليبيا، إضافة لتدني أوضاعهم الاقتصادي في بلدانهم، وربما أمكننا كمختصين في القانون الجنائي تشخيص الأسباب أو العوامل من واقع الدراسات السابقة التي أجريت في إطار الجامعات وكذلك البحوث المحكمة في مختلف التخصصات ذات العلاقة كعلم الاجتماع والقانون والاقتصاد، ومن خلال ما وصلت إليه تلك الدراسات من نتائج والتي يمكن حصرها حسب مؤشر ارتفاع جرائم الأجانب إلى:

أولآ: أسباب ظرفية:

- أسباب اقتصاديه: تكمن في عدم تنظيم سوق العمل وضبط العمالة الوافدة وحصرها الأمر الذي شجع على الإقامة غير الشرعية بليبيا حتى لأولئك الذين سبق أن دخلوها بأوراق رسميه سليمة وبطريق مشروع. مما أدى لبروز مشكلات متعددة مرتبطة بالمهاجرين تميزت بداية بظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين، ومنافستهم للأيدي العاملة الوطنية، وضيق السواق المحلية ذرعا بوجود العمالة الوافدة2 خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي تمر بها ليبيا.
- أسباب سياسية: نظرا للاضطرابات السياسية وهشاشه مؤسسات الدولة تمكن بعض الأجانب من الدخول والوصول لمواقع في الدولة، وذلك من خلال تزوير المستندات الثبوتية طمعاً في العائد الاقتصادي من وراء اكتساب صفة المواطن. كما يمكن أن يدرج ضمن هده الأسباب عدم وجود وحدة سياسية في الدولة وبالتالي انقسام المؤسسات السيادية على وجه التحديد جهاز حرس الحدود يجعل المشهد الليبي عبارة عن بوابة عبور مفتوحة وحدود غير محمية دفعت الأغلبية الساحقة من الحالمين بالهجرة إلي عبور حدودنا فارتفعت جرائم التسلل والإقامة غير المشروعة.

- أسباب ثقافية: طبيعة المجتمع الليبي المرحب بالأجنبي والتعاطف معه جعلته مساهم في جرائم الإقامة غير المشروعة دون أن نغفل عن طمعهم في عمالة رخيصة وذات جودة غالباً دون ضرائب أو تأمين، بالمقابل فإن ذات الطبيعة والثقافة جعلت مواطنيه يقعون فريسة للنصب من طرف الأجنبي المثقف غالباً، أو المعتاد على الإجرام3 .

ثانياً: أسباب تشريعية:

- عدم تجريم بعض السلوكيات المتعلقة بالهجرة والتي تصب في إطار مخالفة السياسة العامة للدولة.
- إصدار قرارات غير مدروسة تتسم بالعشوائية بإنشاء أجهزة موازية لجسم آخر قائم مسبقا، مما أدى إلى الانتشار الأفقي للمؤسسات والأجهزة المعنية بالهجرة والأجانب، مما يشتت الجهود ويهدر الإمكانيات ويُجردها من الفاعلية المتوخاة من وراء إنشائها.
- إصدار قرارات دون متابعة تنفيذها عدم وجود متابعة للإجراءات المتخذة لإنعدام جهة مركزية وتعدد المؤسسات، من ذلك قرار تشكيل لجنة لأجل دراسة الوضع القانوني للعمالة الوافدة، ومعالجة مشكلة تواجدهم بمنحهم فرصة زمنية لتسوية أوضاعهم وفقا للنظم والتشريعات النافذة والمشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 439 لسنة 2023 م.

[2] التقرير السابق مكتب دراسات والسياسات السكانية، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي.

الجريمة المنظمة في ليبيا

تعتبر الجريمة المنظمة من ضمن أكثر التهديدات التي اعتبرتها أغلب الدول تهديدا خطيرا وخطير للغاية (تقرير الإنتربول 2023،) حيث أصبحت هذه الجماعات الإجرامية المنظمة وشبكاتها الإجرامية واسعة الحيلة وقادرة على الصمود أكثر من اي وقت مضى لامتلاكها المهارة على التكيف واغتنام الفرص. وتعرف الجريمة المنظمة بأنها: (الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها مجموعات أو شبكات تعمل بالتنسيق فيما بينها من خلال الانخراط في أعمال العنف أو الفساد أو الأنشطة ذات الصلة بهدف الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو مادية، وقد تتم مثل هذه الأنشطة داخل بلد ما أو عبر الحدود الوطنية)

وتشير البيانات إلى وجود خمسة أنواع من الجريمة المنظمة تهيمن على مشهد التهديدات الإجرامية في العالم متمثلة في الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع (لا سيما الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وتهريب البشر) والجريمة المالية (غسيل الأموال والاحتيال المالي والفساد وهذا من أبرز العوامل التي تتيح ارتكاب الجرائم) والجريمة السيبرانية وتعتبر ليبيا ذات معدل إجرام مرتفع حيث بلغ مؤشر الإجرام 7 الترتيب 5 على التصيد الاحتيالي والاحتيال على الانترنت) والإرهاب. على مستوى أفريقيا وكذلك قدرة منخفضة على الصمود (تقرير مؤشر الجريمة، 2023) والتي تعني امكانية التصدي للأنشطة الإجرامية عموما وتعطيلها، من خلال التدابير السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية وتشير القدرة على الصمود إلى التدابير التي تتخذها البلدان سواء من قبل الجهات التابعة للدولة أم غير التابعة للدولة.

الأسواق الإجرامية في ليبيا:

تشير البيانات إلى أن توسع الأسواق الاجرامية المالية توسع بشكل كبير ومعدل التسارع فيه كبير وتتخذ الجرائم المالية أشكالا عديدة تتراوح بين الاحتيال والاختلاس، ما يسمح للمجرمين المنظمين بالتسلل إلى النظم الاقتصادية والمالية الرسمية في بلد ما، وفي حين أن الجرائم الاقتصادية بلاضحايا إلا إنها ترتبط في كثير من الحالات بجرائم العنف ولديها القدرة على تقويض الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلد بشكل كبير، ومع الابتكار والتقدم السريع للتكنولوجيا الرقمية اصبحت الجريمة تنفذ بدوس زر واحد من الجانب اللآخر من العالم وهذا يدل على أن تأثير السوق يتخطى الحدود القومية. وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم المالية قد تساوت مع الاتجار بالبشر وهذا ما تؤكده البيانات في الجدول حيث وصل معدل الإجرام في تهريب البشر والجرائم المالية والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة 9.5 ثم السلب والابتزاز

مقابل الحماية والإتجار بالأسلحة 9.0 تليها الاتجار بالبشر 8.5 ثم تجارة المخدرات 7.5 والاتجار بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية 7.0 ويبلغ متوسط السوق الاجرامية بليبيا حوالي 6.57، وترتيب ليبيا العالمي في متوسط السوق الإجرامية هو 21 من 193 دولة.

ترتيب ليبيا في الجريمة المنظمة (2023):

ترتيب ليبيا العالمي في الأسواق الإجرامية	21
ترتيب ليبيا على مستوى أفريقيا في الأسواق الإجرامية	5
متوسط درجة ليبيا في الأسواق الإجرامية	6.57

درجة الأسواق الاجرامية في ليبيا 2023

ر.س	المؤشر/ نوع السوق	درجة المؤشر 0-10
.1	تهريب البشر	9.5
.2	الجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة	9.5
.3	الجرائم المالية	9.5
.4	السلب والابتزاز مقابل الحماية	9.0
.5	الاتجار بالأسلحة	9.0
.6	الاتجار بالبشر	8.5
.7	تجارة المخدرات الاصطناعية	7.5
.8	الاتجار المشروع بالسلع الخاضعة للضريبة الانتقائية	7.0
.9	تجارة القنب	7.0
.10	تجارة السلع المقلدة	6.0
.11	تجارة الكوكايين	5.5
.12	الجرائم المتعلقة بالحياة الحيوانية	3.5
.13	الجرائم المعتمدة على الانترنت	3.5
.14	تجارة الهيروين	2.5
.15	الجرائم المتعلقة بالحياة النباتية	1.0

المصدر: تقرير مؤشر الجريمة المنظمة 2023

- أهم الجرائم المنظمة تتمثل في تهريب البشر والجرائم المتعلقة بالموارد غير المتجددة والجرائم المالية والسلب والابتزاز مقابل الحماية والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر وتجارة المخدرات الاصطناعية وهي أكثر الجرائم المنتشرة في ليبيا.
- أغلب الجرائم المنظمة هي من تبعات الهجرة غير الشرعية وتزايد أعدادها.
- ضعف القدرة على الصمود في مواجهة ومكافحة الجريمة المنظمة يؤثر على الاقتصاد بشكل مباشر.

مكافحة الجريمة المنظمة (مؤشرات القدرة على الصمود في ليبيا):

تتطلب مكافحة الجريمة المنظمة تقوية عوامل القدرة على الصمود في ليبيا وتصنف الدولة الليبية من أضعف الدول في مكافحة الجريمة، حيث أكد التقرير أن ليبيا في خانة الدول ذات الجريمة المرتفعة والقدرة المنخفضة على الصمود وتأتي ليبيا في آخر الدول الأفريقية في القدرة على الصمود.

ترتيب ليبيا في القدرة على الصمود (2023):

ترتيب ليبيا العالمي في القدرة على الصمود	192
ترتيب ليبيا على مستوى أفريقيا في القدرة على الصمود	54
المتوسط العالمي في القدرة على الصمود	4.81
متوسط القدرة على الصمود في ليبيا	1.54

مؤشرات القدرة على الصمود في ليبيا (2023):

.1	القيادة السياسية والحكم	1.5
.2	الشفافية والمساءلة الحكومية	1.5
.3	التعاون **الدولي**	2.5
.4	السياسات والقوانين الوطنية	2.0
.5	النظام **القضائي** والاحتجاز	1.5
.6	انفاذ القانون	1.5
.7	السلامة الإقليمية	1.5
.8	مكافحة غسل الأموال	1.0
.9	القدرة التنظيمية الاقتصادية	2.0
.10	دعم الضحايا والشهود	1.0
.11	الوقاية	1.0
.12	الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة	1.5

المصدر: تقرير الجريمة المنظمة 2023

و تصنف ليبيا من البلدان التي بها معدل إجرام عالٍ حوالي 7 وكذلك تصنف على أنها أقل البلدان قدرة على الصمود في مكافحة الجريمة، وهذا وضع خطير ينبئ بأن معدلات الجريمة المنظمة في استمرار وتزايد، فترتيب ليبيا على مستوى العالم في القدرة على الصمود 192 أي في آخر القائمة أما على مستوى أفريقيا فهي في ذيل القائمة، فوضع ليبيا يعرف بجريمة مرتفعة وقدرة على الصمود ضعيفة تبلغ 1.54 من 10 على مستوى
المقياس، وهذه الدرجة أقل بكثير جداً من المتوسط العالمي الذي يبلغ 4.8 من10.

البعد الاقتصادي للجريمة لسنة 2022

في علم الاقتصاد، يتم التعامل مع الجريمة على أنها نوع من الفوضى التي تؤثر على النظام الاقتصادي، فالجريمة تؤدي إلى تكاليف كبيرة على المجتمع، بما في ذلك تكاليف الشرطة، والقضاء، والسجون، وكذلك تكاليف الأشخاص المتضررين، هذه التكاليف تُعرف بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية للجريمة.

وتؤثر الجريمة بقوة على الاقتصاد من خلال تقليل الثقة في الأنظمة والمؤسسات، مما يؤدي إلى تقليل الاستثمارات والنمو الاقتصادي، فالجريمة أيضًا تؤدي إلى تحويل الموارد من الاستخدام الإيجابي إلى الاستخدام السلبي، مما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية.

والعوامل الاقتصادية تعتبر عناصر أساسية لها آثارها على ارتكاب الجرائم خصوصا فيما يتعلق بجرائم السرقة بشتى أنواعها، فهي تلعب دورا مهما في إحداث الجريمة، فالبطالة وانتشار الفقر تؤدي إلى صعوبة في اكتساب الرزق، مما يؤدي إلى الحاجة للبحث عن مصادر أخرى قد تكون السرقة والكسب الغير المشروع أحد أهم هذه الطرق.

أهم الأسباب والدوافع الاقتصادية للجريمة:

تتعدد الأسباب الاقتصادية للجريمة وتختلف من مجتمع إلى آخر، ولكن بعض الأسباب الشائعة تشمل (Richard، 1999):

- البطالة: نقص فرص العمل يؤدي إلى تزايد الجريمة كوسيلة للحصول على المال، فالبطالة تؤدي إلى فقدان الدخل أو انخفاضه وانخفاض مستوى المعيشة لدى الأفراد الأمر الذي يؤثر على ارتفاع نسب ارتكاب الجرائم بحثا عن تحسين مستوى المعيشي.
- الفقر والضيق المالي: الحاجات الأساسية غير المتحصل عليها بنسبة للأفراد يمكن أن تدفعهم إلى اللجوء للجريمة لتلبية متطلباتهم، فالحاجة للمأكل والملبس والمسكن قد تؤدي بالبعض إلى ارتكاب جرائم السرقة أو الاعتداء على الأموال، كما أن الضيق المالي قد يؤدي بالأشخاص إلى ارتكاب جرائم اعتداء على الأشخاص، كاعتداء العمال على أرباب أعمالهم أو زملائهم خصوصا عند الشعور والإحساس بالاستغلال.
- الفوارق الاقتصادية وعدم العدالة في توزيع الدخل: التفاوت الكبير في توزيع الثروة قد يثير الشعور بالظلم والتمرد، مما يزيد من معدلات الجريمة، فسوء توزيع الدخل وعدم العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع يؤديان إلى انعدام العدالة الاجتماعية ووجود الفوارق بين طبقات المجتمع، وهو ما قد يدفع البعض إلى اللجوء للجريمة لسد تلك الفوارق (Aslam & Ijaz، 2015).

- عدم الاستقرار الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية: ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكذلك الكساد الاقتصادي عادة ما تساهم في ارتفاع نسب ارتكاب الجرائم، فارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي له علاقة بازدياد مستوى ارتكاب الجريمة، كما أن فترات الكساد الاقتصادي تؤدي إلى خسائر مادية خصوصا لأصحاب الأعمال، الذين قد يلجأوون إلى ارتكاب أعمال غير مشروعة كالتهرب الضريبي، والنصب والاحتيال.
- نقص التعليم والتدريب: الأشخاص غير المتعلمين أو غير المدربين قد يجدون صعوبة في الحصول على وظائف لائقة، مما يزيد من احتمال لجوئهم للجريمة.
- نقص الخدمات الاجتماعية: ضعف الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية وغيرها بالإضافة إلى ضعف الحالة المادية للأفراد يمكن أن يؤدي إلى زيادة السلوك الإجرامي.
- الأحياء الفقيرة: الأحياء التي تعاني من التدهور الاقتصادي والاجتماعي غالبًا ما تكون مرتعًا للجريمة.

أهم أنواع الجرائم التي تسببها العوامل الاقتصادية:

السرقة بالإكراه- السرقة من المنشآت والأسواق- السرقة من المحلات التجارية- السرقة من المنازل- سرقة الأغنام والمواشي- سرقة الكوابل الكهربائية والهاتفية- سرقة الآثار والتحف-السرقة من الشركات- السرقة من المصارف- سرقة السيارات- السرقة من داخل السيارات- النشل- سرقات أخرى والتسول.

من خلال بيانات التقرير يتبين أن معدلات بعض هذه الجرائم قد انخفضت نسبيا في السنة 2022، مقارنة بالسنة 2021، في حين أن بعضها قد ازداد، فالسرقة بالإكراه مثلا انخفضت بنسبة 2.8%، في حين أن السرقة من المنشآت والأسواق ازدادت بنسبة وصلت إلى9.19%، وكذلك ارتفعت نسبة السرقة من المحلات التجارية بنسبة كبيرة بلغت 28.8%، كذلك جرائم السرقة من المنازل التي ازدادت بنسبة 31.40% ، كما هو الحال مع سرقة الأغنام والمواشي، سرقة الكوابل الكهربائية والهاتفية، سرقة الشركات، وسرقة السيارات والنشل.

وقد تعود تلك الزيادات لعدة أسباب أهمها الفوضى الاقتصادية والسياسية التي نجمت عن الانقسام السياسي والتهجير بالإضافة إلى ضعف القدرة على المحاسبة وردع الجريمة بشكل أفضل.

الجدول التالي يبين بعض البيانات عن هذه الجرائم.

قضايا السرقة حسب التقرير السنوي للجريمة 2022

البند	الرقم أو النسبة
عدد قضايا السرقة	8982
قيمة المسروقات	47550150
قيمة المسترجع من المسروقات	3347310
نسبة المسترجع	%7.04
قضايا سرقة بواسطة العرب والأجانب	2372
نسبة قضايا العرب والأجانب إلى الإجمالي	%26.40

المصدر: تقرير الجريمة لسنة 2022، وزارة الداخلية.

جرائم الأموال المسروقة والأموال المسترجعة 2022:

انواع السرقـات	الاموال المسروقة د.ل	الاموال المسترجعة د.ل	نسبة المسترجع
السرقة من المنشأت والاسواق	815005	54140	%6.6
السرقة من المنازل	13592230	517140	%4
السرقة من داخل السيارات	2787969	120920	%4.3
سرقة السيارات	8544455	1046540	%12
سرقـات أخرى	21680188	1608570	%7.4
المجموع	47419850	3347310	**%7**

الأموال المسروقة حسب تسجيل 2022 حوالي 74 مليون والمسترجع منها حوالي 3.3 مليون أي نسبة 7% من قيمة الأموال المسروق هو ما تم استرجاعه. ومع ذلك تعتبر هذه البيانات غير وافية ولا تعطي الصورة والقيمة الحقيقية للأموال المسروقة أي كان نوعها، وتمثلت أكبر قيمة لهذه الجرائم في السرقات المختلفة حوالي 22 مليون دينار ليبي ثم السرقة من المنازل حوالي 13.5 مليون ثم سرقة السيارات حوالي 8.5 مليون، وأقل قيمة مسجلة هي السرقات من المنشأت والأسواق، التى لا تتعدى ثمان مائة الف. وهذا عكس الواقع فالفساد المالي والاختلاس على المال العام حجمه اكبر بكثير وحتى الموثق منه في بيانات مكتب النائب العام يزيد كثيرا عما أشار إليه التقرير لاسيما في الاختلاسات وفساد مالي بالمؤسسات العامة.

شكل (36) يبين قيمة الأموال المسروقة

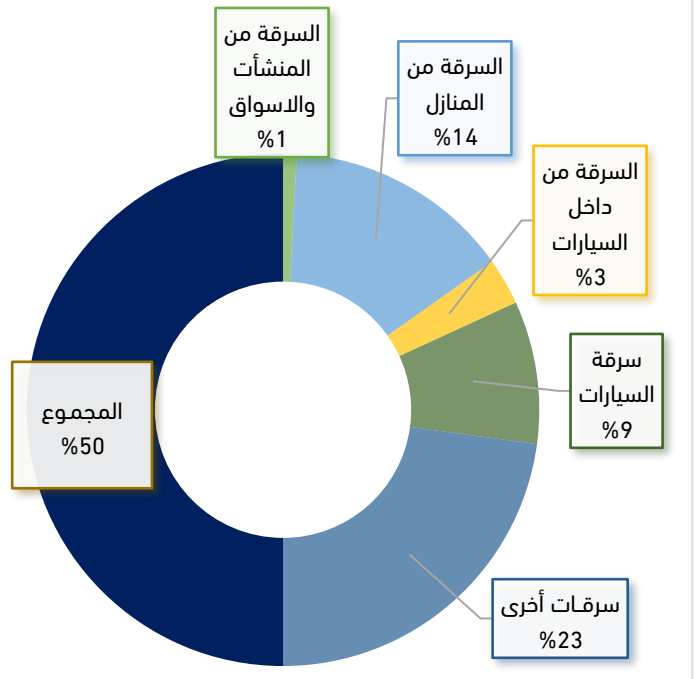

شكل (37) يبين قيمة الأموال المسترجعة لسنة 2022

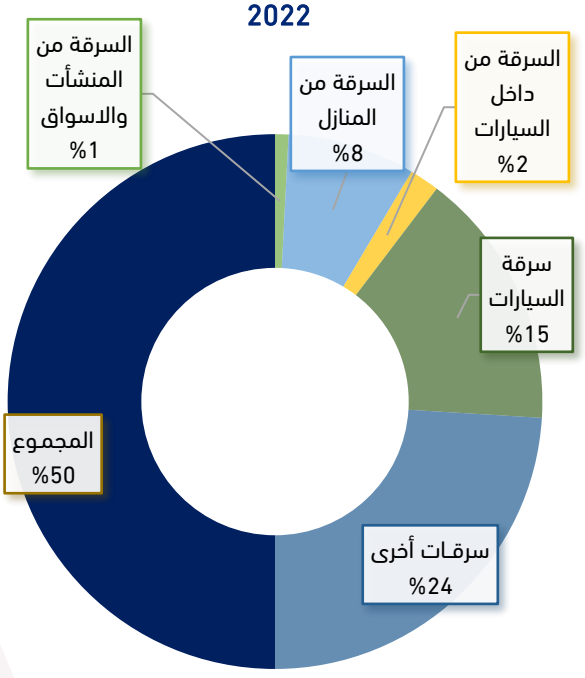

تحليل العلاقة بين الجريمة والعوامل الاقتصادية:

قد تكون للمتغيرات الاقتصادية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمعدلات الجريمة، فالآثار الواضحة على مستوى المعيشة السيئ عادة ما تكون دافعا لارتكاب بعض الجرائم كالسرقة والرشوة وغيرها، حيث الوضع الاقتصادي للمجتمع يعتبر عامل مهم للاستقرار والأمن العام، والحصول على الدخل المناسب للأفراد، يضمن لهم تلبية متطلباتهم المعيشية، كما يضمن عدم انخراطهم ضمن وسائل غير قانونية لكسب عيشهم (Rj & Rahman،2023).

من خلال الجدول ، نرى أن من المتغيرات الاقتصادية معدل البطالة، الذي يتبين أنه لم يتأثر بتغيرات حادة خلال فترة الدراسة، حيث كان في المتوسط يعادل 19%، حيث تعتبر هذه النسبة أقل إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول شمال أفريقيا، حيث ناهزت 29% حسب اليونيسيف (2022). ويجب التذكير هنا بأن معدل البطالة الطبيعي يتراوح بين 4% و 8% حسب ما هو متعارف عليه لدى الاقتصاديين.

ويكشف الجدول أيضا عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي يترجم في متوسط دخول المواطنين، والذي يعكس مستوى معيشة الأفراد في ليبيا، حيث يتضح تذبذب أرقام هذا المتغير الاقتصادي خصوصا في بعض السنوات الأخيرة والتي شهدت أزمات متفرقة كأزمة كورونا وتصاعد المواجهات العسكرية والحروب داخل الوطن الليبي، مما انعكس على تزايد عدد الجرائم المرتكبة في سنة 2020 إلى أكثر من 26 ألف مقابل متوسط نصيب فرد يعادل 4 ألاف دولار في نفس السنة.

وفيما يخص معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، فقد شهد تغيرات واضحة خلال فترة الدراسة، أهمها وأعلاها خلال الفترة (2015-2018)، والتي شهدت تصاعد الأزمة الاقتصادية في البلاد، والتي قد تترجم في نهاية الفترة إلى تزايد عدد الجرائم كما هو موضح بالجدول.

أما عن مؤشر الفساد، فإن ليبيا تعتبر ضمن قائمة الدول العشر الأكثر فسادا في العالم (منظمة الشفافية الدولية، 2023)، حيث تحصلت ليبيا على 17 درجة من 100، وهذا يدل على ارتفاع معدل الفساد في ليبيا، وعادة ما تكون هناك علاقة طردية بين الفساد وارتكاب الجرائم في المجتمعات.

عدد الجرائم المبلغة جنايات وجنح ومخالفات على مستوى ليبيا خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	عدد الجرائم	نصيب الفرد من الناتج(ألف $)[2]	معدل البطالة[3]	معدل التضخم[4]	مؤشر الفساد[5]
2000	52526	11.2	19.2	2.9 -	28
2001	54361	10.7	19.2	8.8 -	28
2002	50069	10.4	19.2	9.8 -	25
2003	53807	11.4	19.0	2.2 -	21
2004	55443	11.6	18.9	1.3	25
2005	74210	12.7	18.7	2.6	25
2006	72483	13.2	18.8	1.5	27
2007	75622	13.7	18.8	6.2	25
2008	80003	13.4	19.0	10.4	26
2009	76889	12.6	19.1	2.4	25
2010	65726	12.9	19.2	2.4	22
2012	26923	13.3	19.0	6.1	21
2013	21665	10.7	19.4	2.6	15
2014	13503	8.06	19.4	2.4	18
2015	10183	7.87	19.7	9.8	16
2016	9387	7.64	19.4	25.9	14
2017	11266	9.97	19.0	25.5	17
2018	14656	10.6	18.8	9.3	17
2019	14151	9.82	19.0	2.2 -	18
2020	26651	4.04	19.7	1.5	17
2021	39531	10.1	19.7	2.8	17
2022	49599	10.1	19.3	4.6	17

المصدر:

- وزارة الداخلية، التقرير السنوي عن الجريمة 2022.
- منشورات مصرف ليبيا المركزي.
- منشورات مصلحة الإحصاء والتعداد.
- منظمة الشفافية الدولية، 2023.

شكل (38) يبين عدد الجرائم في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)

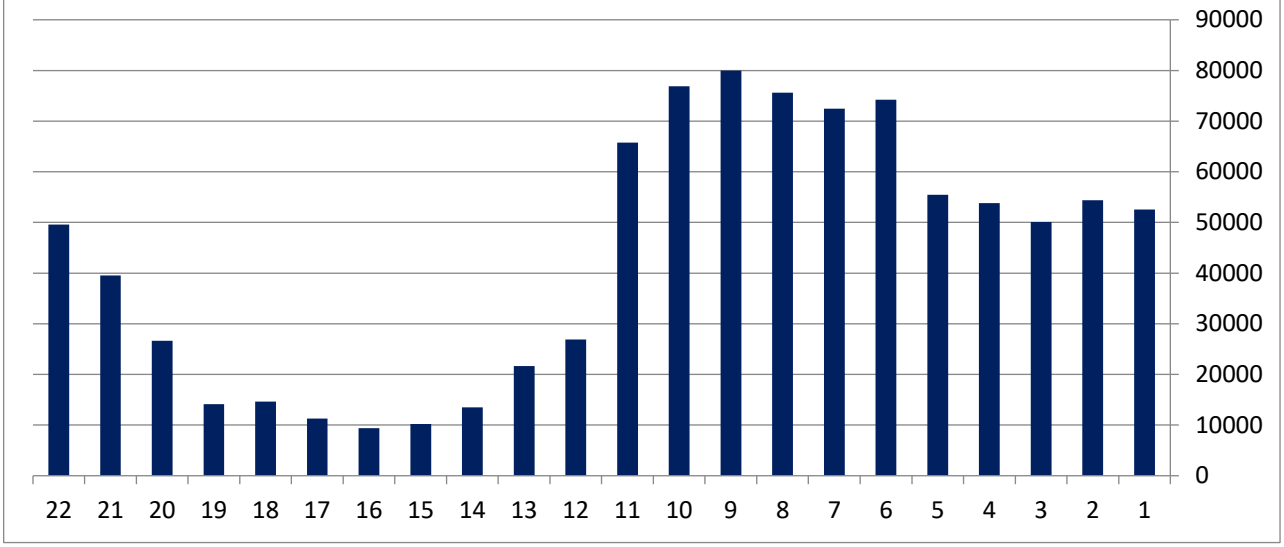

شكل (39) يبين معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)

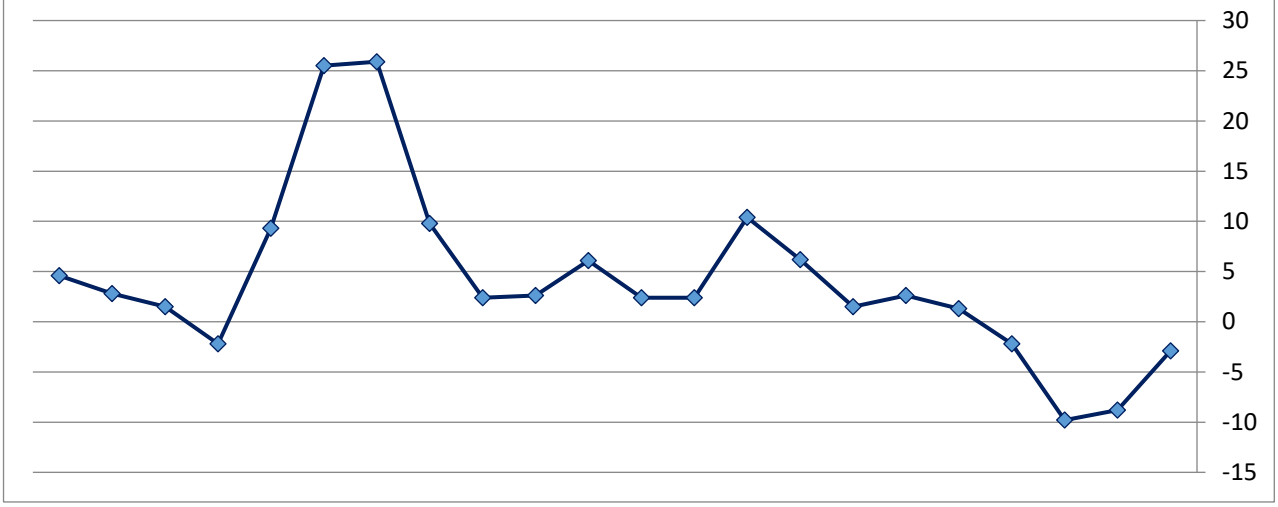

شكل (40) يبين مؤشر الفساد العالمي لليبيا خلال الفترة (2000-2022)

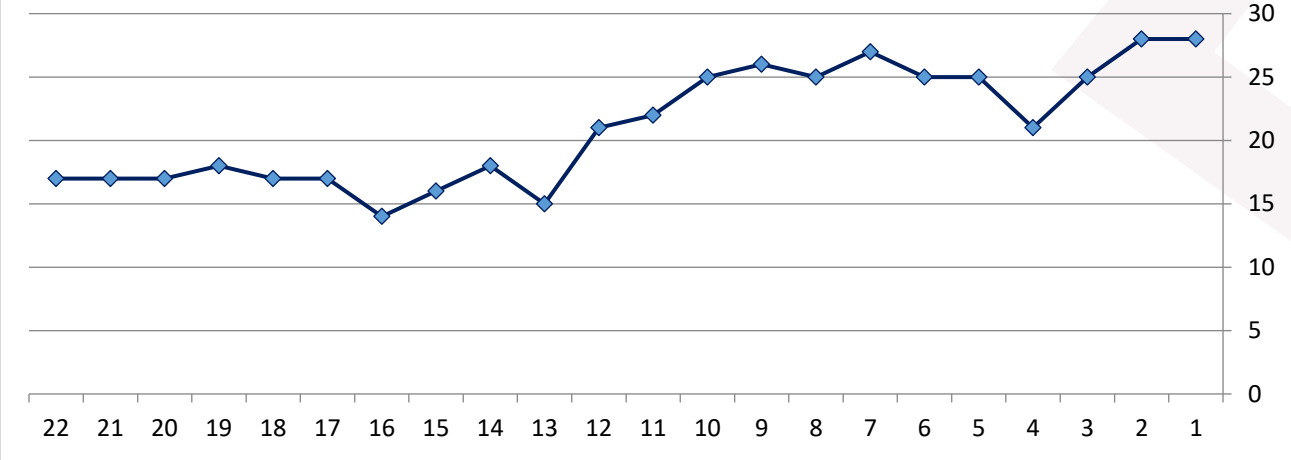

شكل رقم (41) يبين معدل البطالة العام في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)

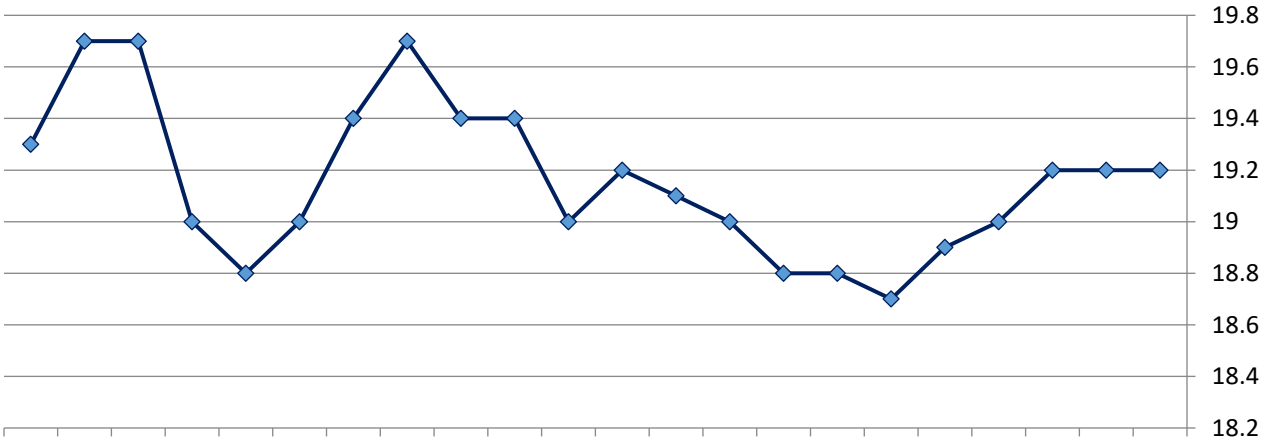

لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل الجريمة في ليبيا نقترح تقديم نموذج اقتصاد الجريمة على النحو التالي:

$$Y = f(X1, X2, X3, X4, X5)$$

حيث:

Y = معدل الجريمة في ليبيا

X1 = نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي

X2 = معدل البطالة في ليبيا

X3 = معدل التضخم

X4 = مؤشر الفساد

- تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية (Time series) لتحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية (نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم) على معدل الجريمة في ليبيا خلال الفترة (2000-2022)، حيث لم يتم الحصول على بيانات تخص الفترة المطلوبة عن معدل الفقر، وكذلك معدل الالتحاق بالتعليم، لذلك تم استبعاد المتغيرين.
- تم فحص متغيرات النموذج عن طريق استخدام اختبارات (KPSS، PP،ADF) وذلك لاختبار مدى استقرارية هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، حيث تبين أن السلاسل الزمنية للنموذج غير مستقرة في طبيعتها، ولكنها استقرت في الفروق الأولى لها(Dickey Fuller،Davidson & Mackinnon ، 2016; Hobijn & et. 2004; 2004،A).
- تم استخدام اختبار (Cointegration Test) الذي بين أن هناك علاقة في المدى الطويل بين سلاسل النموذج المتكاملة من نفس الدرجة(Dwyer، 2015) .
- تم استعمال اختبار السببية في المدى الطويل وبناء نموذج (VECM) لتصحيح الخطأ(sari & et al،2011) .
- تم بالإمكان كتابة المتجه التكاملي للنموذج في معادلة توضح العلاقة التوازنية في الأجل الطويل على الشكل التالي:

$$Y = 0.59 - 0.28X1 + 0.10X2 + 0.08X3 - 0.11X4$$

- معلمة تصحيح الخطأ قدرت بـ (0.585 -)، أي سرعة تعديل الاختلال كانت حوالي 58%.
- اتصفت معاملات النموذج بالمعنوية، واتصف النموذج بتلبية المعايير والشروط الإحصائية.
- يتبين من خلال نتائج التقدير أن معاملات النموذج كانت معنوية و متوافقة من حيث الإشارات مع ما هو متوقع حيث كانت العلاقة عكسية بين الجريمة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، فانخفاض نصيب الفرد قد يؤدي إلى ارتفاع عدد الجرائم بنسبة 0.28%، كذلك الحال مع مؤشر الفساد، فيتضح أنه له علاقة عكسية مع عدد الجرائم حيث انخفاض رقم هذا المؤشر يدل على تفشي الفساد وانتشاره في الاقتصاد، مما ينعكس على ازدياد عدد الجرائم في البلاد، أما عن معدلي البطالة والتضخم، فأن علاقتهما موجبة بأعداد الجريمة كما يتضح من نتائج التقدير، مما يجعل منهما عوامل اقتصادية مؤثرة طرديا في الجريمة، فارتفاع معدليهما يقود إلى ارتفاع أعداد الجريمة في البلاد.

أهم الاستنتاجات:

- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض أعداد الجريمة في الاقتصاد الليبي، مما يدل على أن هناك أسباب اقتصادية مادية قد تدفع لارتكاب الجريمة.
- مؤشر الفساد له علاقة عكسية مع عدد الجرائم، حيث انخفاض رقم هذا المؤشر يدل على تفشي الفساد وانتشاره في الاقتصاد، مما ينعكس على ازدياد عدد الجرائم في البلاد، بمعنى أن ارتفاع نسبة الفساد في الاقتصاد الليبي يؤدي إلى ازدياد معدلات الجريمة في البلاد.
- معدلي البطالة والتضخم لهما علاقة موجبة بأعداد الجريمة في ليبيا، مما يجعل منهما عوامل اقتصادية مؤثرة في طرديا الجريمة، فارتفاع معدليهما يقود إلى ارتفاع أعداد الجريمة في البلاد.

وفي الختام، وبعد استعراض البعد الاقتصادي للجريمة، يمكن تلخيص التوصيات المقترحة على النحو التالي:

- تحسين الفرص الاقتصادية: توفير فرص عمل وتدريب مهني للأفراد، خاصة في المناطق الفقيرة، يمكن أن يقلل من الحاجة إلى الجريمة كوسيلة للعيش.
- التنمية المستدامة: تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل الاقتصاد والبيئة والمجتمع يمكن أن يساهم في تقليل الفقر والجريمة.
- التشريعات والسياسات الاقتصادية: تطبيق سياسات اقتصادية تساعد في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة وتقليل الفجوة بين الأثرياء والفقراء.
- الدعم الاجتماعي: توفير الدعم الاجتماعي والمالي للأفراد الذين يواجهون صعوبات اقتصادية يمكن أن يقلل من الحاجة إلى الجريمة.
- تحسين الأجور وظروف العمل وضمان أجور عادلة وظروف عمل جيدة يساهم في تقليل الاستياء الذي قد يؤدي إلى الجريمة.
- العمل على تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية يعزز شعور الأفراد بالعدالة والانتماء، مما يقلل من احتمالات ارتكاب الجريمة.
- الاستثمار في البنية التحتية في المناطق الفقيرة يسهم في جذب الاستثمارات وخلق فرص اقتصادية جديدة.

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

National Economic and Social Development Board

دراسة تقرير الجريمة الصادر عن جهاز المباحث الجنائية

لسنة 2022م

nesdb.ly/ar

جميع الحقوق محفوظة

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي